التقرير السنوي 2000

صندوق النقد العربي

المحتويات	الصفحة

تقديـــم 1
نشاط الصندوق خلال عام 2000 3
النشاط الإقراضي 7
النشاط الاستثماري 25
أسواق الأوراق المالية العربية 29
نشاط التدريب 31
التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية 37
التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية 41
النشرات والتقارير الدورية والدراسات 43
الوضع المالي الموحد للصندوق 47
تقرير مراقبي الحسابات 55
جداول قروض الصندوق 73
جداول عامة 79
التنظيم والإدارة 85

تقديـــم

أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس محافظي صندوق النقد العربي

يشرفني بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي، أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين، أن أرفع لمجلسكم الموقر التقرير السنوي عن أعمال الصندوق ومركزه المالي للعام الميلادي المنتهي في 31 ديسمبر 2000، وذلك وفقاً للمادة الثالثة والثلاثين من الاتفاقية المنشئة للصندوق.

د. جاسم المناعي
المدير العام
رئيس مجلس المديرين التنفيذيين

نشاط الصندوق خلال عام 2000

واصل الصندوق خلال عام 2000 نشاطه في مجالات عمله التي حددتها اتفاقية إنشائه. وقد استمر الصندوق ضمن هذا الإطار في العمل على تطوير وتوسيع أنشطته المختلفة وتكثيف الخدمات التي يقدمها بالقدر الذي سمحت به موارده ووسائله المتاحة وذلك سعياً منه للاستجابة للاحتياجات المتطورة للدول الأعضاء كما تمليه متطلبات التنمية المحلية فيها والتطورات في البيئة الاقتصادية الدولية.

ففي مجال النشاط الإقراضي، استمر الصندوق خلال عام 2000 في التوسع الملحوظ في هذا النشاط الذي سجله عام 1999 حيث قدم خمسة قروض جديدة. فقد قدم الصندوق قرضين جديدين لمصر ولبنان ضمن تسهيل التصحيح الهيكلي لدعم الإصلاحات في القطاع المالي والمصرفي فيهما. وبلغت قيمة القرضين 26.754 مليون دينار عربي حسابي (د.ع.ح.)[1]. كما بلغت قيمة منحتي المعونة الفنية اللتين وفرهما الصندوق للبلدين في إطار القرضين 546 ألف د.ع.ح. كما قدم الصندوق قرضين ممتدين لموريتانيا وجيبوتي لدعم برنامجي التصحيح الاقتصادي الكلي المتفق عليهما معهما. وبلغت قيمة القرضين 4.245 مليون د.ع.ح. كذلك، قدم الصندوق قرضاً تعويضياً للمغرب بقيمة 7.4 مليون د.ع.ح. للمساهمة في مواجهة الوضع الطارئ في ميزان مدفوعاته لعام 2000 الناتج عن ارتفاع الواردات من المنتجات الزراعية في أعقاب الجفاف الذي أدى إلى انخفاض القيمة المضافة للقطاع الزراعي في ذلك العام بنحو 20 في المائة. وبذلك، بلغت القيمة الإجمالية للقروض التي قدمها الصندوق خلال العام 38.399 مليون د.ع.ح. أي ما يعادل حوالي 150.1 مليون دولار أمريكي[2].

كما واصل الصندوق مشاوراته مع الدول الأعضاء في مجالي التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي والتصحيح الاقتصادي الكلي. ففي المجال الأول، أجرى الصندوق مشاورات مع السلطات المعنية في الجزائر والمغرب واليمن ومصر ولبنان لمتابعة تنفيذ و/أو التوصل إلى برامج عمل لإصلاح القطاع المالي والمصرفي فيها. وفي المجال الثاني، أجرى الصندوق مشاورات مع السلطات المعنية في موريتانيا وجيبوتي واليمن لمتابعة تنفيذ و/أو التوصل إلى اتفاق حول برامج تصحيح اقتصادي كلي.

---

[1] يعادل الدينار العربي الحسابي ثلاث من وحدات حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي.

[2] بلغ سعر صرف د.ع.ح. مقابل الدولار الأمريكي 3.908724 كما في 31 ديسمبر 2000 (4.117536 دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 1999).

وفي مجال الاستثمار، واصل الصندوق خلال عام 2000 نشاطه الاستثماري حيث شهدت الأسواق المالية تقلبات حادة بأسعار الأسهم والصرف والفائدة. وفي ظل هذه الظروف تمت إدارة أموال الصندوق ضمن السياسات الاستثمارية المحافظة والضوابط الموضوعة من خلال محفظة الأموال السائلة المدارة داخلياً ومحافظ السندات الاستثمارية المدارة من قبل مدراء المحافظ الخارجيين، والتي تم تحقيق عائداً مجزياً عليها انعكس على نتائج الدخل لهذا العام.

كما استمر الصندوق ضمن سياسته بإدارة المخاطر، في المحافظة على اتساق توزيع عملات المحافظ الاستثمارية مع نسب عملات سلة وحدة حقوق السحب الخاصة التي تمثل عملة الأساس الفعلية للصندوق، كذلك تم تعديل أوزان العملات في المحفظة بنهاية العام ليتناسب مع أوزان السلة الجديدة والمحددة وفقاً لقرار صندوق النقد الدولي بشهر أكتوبر 2000.

كما واصل الصندوق من جانب آخر توسيع نشاطه في مجال قبول الودائع من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، حيث شهد هذا العام زيادة ملحوظة في هذا النشاط. بالإضافة لذلك استمر الصندوق بإدارة عدد من المحافظ نيابةً عن برنامج تمويل التجارة العربية وصندوق تقاعد العاملين بالصندوق والأموال المجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية.

وفي إطار جهود الصندوق لتطوير نشاطه الاستثماري تمت مراجعة السياسات الاستثمارية وتعديلها للاستفادة من تطور تقنيات إدارة المخاطر، حيث تم بموجب قرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم 8 لعام 2000 توسيع قاعدة استثماراته بإضافة أوعية استثمارية جديدة وتوسيع نطاق الأدوات الحالية بهدف تحسين العائد ضمن المستوى المقبول للمخاطر.

وفي مجال الأسواق المالية العربية، نظم الصندوق خلال العام دورة تدريبية متخصصة لمراسلي قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية. وقد استهدفت الدورة تدريب مراسلي الصندوق في الأسواق المشاركة التسعة في القاعدة على استخدام الأجهزة والبرمجيات الجديدة التي تم تزويد الأسواق بها والتعامل مع مركز القاعدة بواسطة البريد الإلكتروني والإنترنت. وقد شارك في الدورة ممثلون لخمس أسواق عربية أخرى مرشحة للانضمام إلى القاعدة. كذلك، أوفد الصندوق بعثات إلى أسواق الأوراق المالية في الأردن والسعودية والمغرب للتعاون معها في تطبيق النظام الجديد الذي أعده الصندوق لربط أسواق الأوراق المالية العربية بالقاعدة من أجل الحصول على البيانات اليومية والشهرية عن نشاط هذه الأسواق بشكل آلي.

وقد واصل الصندوق إصداره للنشرة الفصلية حول الأسواق المشاركة في القاعدة، حيث أصدر خلال العام أربع أعداد فصلية ليصل عدد النشرات التي أصدرها إلى أربعة وعشرين.

وفي مجال التدريب، واصل الصندوق جهوده لتوسيع وتكثيف نشاط معهد السياسات الاقتصادية لتوفير التدريب المتخصص للكوادر الفنية العاملة في الأجهزة النقدية والمالية في الدول العربية وذلك بالاستمرار في تقديم دورات في إطار برنامج التدريب الإقليمي المشترك مع صندوق النقد الدولي. وفي هذا الإطار، نظم الصندوق ثمان دورات تدريبية وحلقة عمل واحدة. وقد استفاد من الدورات وحلقة العمل 309 متدرباً من الدول الأعضاء.

كما نظم معهد السياسات الاقتصادية ندوة لكبار المسؤولين حول العولمة وإدارة الاقتصادات الوطنية تناولت الجوانب المختلفة للموضوع من خلال أوراق العمل التي أعدها عدد من الخبراء في هذا المجال.

وفي إطار سلسلة الندوات السنوية المشتركة التي يعقدها بالاشتراك مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبالتعاون الفني مع صندوق النقد والبنك الدوليين، نظم الصندوق ندوة عام 2000 وكان موضوعها القطاع المالي في الدول العربية وتحديات المرحلة المقبلة.

وفي مجال التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية، شارك الصندوق في إعداد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2000، وقام كالمعتاد بتحريره وإصداره وتوزيعه في موعده. ومن موقعه كأمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، تولى الصندوق مهام التنظيم الفني والإداري لاجتماع المكتب الدائم، واجتماعات الدورة الرابعة والعشرين للمجلس.

كذلك، استمر الصندوق في الاضطلاع بمهام إدارة الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة التي كلفه بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما واصل علاقات التعاون والتنسيق التي تربطه بعدد من المنظمات الإقليمية والدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وفي مجال اهتمامه المتصل بتشجيع وتنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية، تابع الصندوق خلال عام 2000 تعزيز وتدعيم علاقات التعاون والتنسيق بينه وبين برنامج تمويل التجارة العربية. كما استمر في تقديم خدماته المتخصصة للبرنامج على الوجه الذي ساعد في تطوير وتدعيم نشاط البرنامج.

وقد استمر التوسع في أعمال البرنامج خلال عام 2000 حيث تم تسمية 13 وكالة وطنية جديدة. كما تم إبرام 31 اتفاقية لإعادة تمويل صفقات تجارية بلغت قيمتها خلال العام نحو 428 مليون دولار أمريكي. بالإضافة إلى ذلك، نظّم البرنامج ثلاثة لقاءات للمصدرين والمستوردين العرب في مجال قطاع النسيج والمنتجات الجلدية والمنتجات الغذائية وفي مجال الصناعات الكيماوية.

وقام الصندوق خلال العام بإجراء عدد من الدراسات، حيث أصدر كتاباً حول أثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية وآخر حول القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية، واستمر في إصدار النشرة الاقتصادية والنشرة الفصلية لقاعدة بيانات الأسواق المالية. كما واصل الصندوق إصدار نشراته الإحصائية التي تغطي مجالات النقد والائتمان، والحسابات القومية، والمالية العامة، وموازين المدفوعات والدين العام الخارجي، والتجارة الخارجية.

النشاط الإقراضي

يتصدر النشاط الإقراضي قائمة الوسائل المتاح للصندوق استخدامها لتحقيق أهدافه بموجب اتفاقية إنشائه. ويمارس الصندوق دوره في هذا المجال من خلال التسهيلات الائتمانية التي يوفرها لدوله الأعضاء المؤهلة للاقتراض منه، والتشاور معها حول سياسات وإجراءات الإصلاح المطلوبة لمعالجة الأوضاع الاقتصادية والنهوض بها.

ويقدم الصندوق هذه التسهيلات الائتمانية للدول الأعضاء وفقاً لأحكام "سياسة وإجراءات الإقراض" المعتمدة لديه، وذلك على هيئة قروض متفاوتة الآجال ومتميزة بالتيسير، بغرض المساهمة في دعم موازين المدفوعات وتسريع تنفيذ السياسات والإجراءات الإصلاحية التي يتم الاتفاق عليها في إطار المشاورات مع الدول المعنية.

وتجدر الإشارة إلى أن الصندوق، وحرصاً منه على استمرار وتأمين عنصر التيسير في قروضه، قد قام في عام 2000 في ضوء دراسة ومراجعة نظام الفوائد المعمول به لديه بتخفيض معدلات الفائدة على قروضه. وفي هذا الصدد، وبموجب قرار من مجلس المديرين التنفيذيين تم إجراء تخفيض على معدلات الفائدة المعمول بها لكافة أنواع القروض التي يقدمها الصندوق. وبلغ هذا التخفيض بالنسبة للقروض التعويضية 100 نقطة أساسية، بينما بلغ 75 نقطة أساسية بالنسبة للقروض العادية والممتدة.

أنواع التسهيلات الائتمانية

يقدم الصندوق نوعين من التسهيلات الائتمانية، يتعلق أولهما بمهام تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء المقترضة وما يتصل بذلك من إصلاحات اقتصادية مرتبطة في مجملها بالأوضاع الكلية للاقتصاد، بينما يتعلق النوع الآخر من التسهيلات الائتمانية التي يوفرها الصندوق، بدعم إصلاحات قطاعية في طبيعتها. وتركز التسهيلات المقدمة في هذه المرحلة ضمن هذا الإطار، على دعم الإصلاحات التي تنفذها الدول الأعضاء المقترضة في القطاع المالي والمصرفي.

وتشمل التسهيلات الائتمانية التي يقدمها الصندوق لتصحيح الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء أربعة أنواع من القروض، تتفاوت أحجامها وشروط منحها وآجال استحقاقها حسب طبيعة وأسباب الاختلال في ميزان المدفوعات الذي تعاني منه الدولة العضو المؤهلة للاقتراض. وأول أنواع هذه القروض هو **القرض التلقائي**، والذي يقدم للمساهمة في تمويل العجز الكلي في ميزان مدفوعات الدولة العضو بأجل ثلاث سنوات وبحجم لا يزيد عن 75 في المائة من اكتتاب الدولة العضو المدفوع بالعملات

القابلة للتحويل. ولا يشترط لتقديم هذا القرض الاتفاق مع الدولة العضو على برنامج لتخفيف العجز في ميزان مدفوعاتها، طالما أنه لا يوجد بذمتها قروض مشروطة عادية أو ممتدة. أما إذا كان بذمة الدولة قروض عادية أو ممتدة فإن القرض التلقائي يخضع منحه لشروطها من حيث الاتفاق على برنامج إصلاحي، ويتم إضافة حدوده إلى حدود القرض المشروط المعني. والنوع الثاني هو **القرض العادي**، ويقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض عندما تزيد حاجتها عن 75 في المائة من اكتتابها المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. ويقدم هذا القرض عادة بحدود 100 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل ويمكن توسيعه كحد أقصى إلى 175 في المائة بإضافة حدود القرض التلقائي. ويشترط للحصول عليه الاتفاق مع الدولة العضو المقترضة على برنامج إصلاح مالي يمتد لفترة لا تقل عن سنة، يستهدف تخفيف العجز في ميزان المدفوعات، ويشرف الصندوق على متابعة تنفيذه. وتسدد كل دفعة منه خلال خمس سنوات من تاريخ سحبها. أما النوع الثالث من القروض فهو **القرض الممتد** الذي يقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض في حالة وجود عجز كبير ومزمن في ميزان مدفوعاتها ناجم عن خلل هيكلي في اقتصادها. ويشترط لتقديم هذا القرض الاتفاق مع الدولة العضو على برنامج تصحيح هيكلي يمتد لفترة لا تقل عن سنتين بهدف إيجاد حل ملائم لمشكلاتها. ويقدم القرض الممتد عادة بحدود 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، ويبلغ الحد الأقصى له في حالة توسيعه بإضافة حدود القرض التلقائي 250 في المائة. وتسدد كل دفعة منه خلال سبع سنوات من تاريخ سحبها. والنوع الرابع والأخير من هذه القروض هو **القرض التعويضي** الذي يقدم لمساعدة الدولة العضو التي تعاني من موقف طارئ في ميزان مدفوعاتها بسبب هبوط في عائدات صادراتها من السلع والخدمات و/أو زيادة في قيمة وارداتها من المنتجات الزراعية نتيجة سوء المحاصيل. ويبلغ سقف هذا القرض 50 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، ويسدد خلال فترة أقصاها ثلاث سنوات من تاريخ سحب الدفعة الأولى.

أما التسهيلات الائتمانية التي يقدمها الصندوق لدعم الإصلاحات القطاعية فتتمثل في الوقت الحاضر في **تسهيل التصحيح الهيكلي** في القطاع المالي والمصرفي. ولقد أصبح هذا التسهيل منذ بدء العمل به في عام 1998 المحور الرئيسي للنشاط الإقراضي للصندوق. ويعكس ذلك صواب نظرة الصندوق عندما قام بإجراء نقلة نوعية في نشاطه تمثلت في إضافة الاهتمام بالإصلاحات القطاعية الجزئية في القطاعات ذات الصلة، إلى اهتماماته التقليدية في مجال دعم الأوضاع الاقتصادية الكلية للدول الأعضاء المقترضة. وفي هذا الصدد، جاء التركيز على القطاع المالي والمصرفي في هذه المرحلة، منسجماً مع الاهتمام الملحوظ الذي أخذ يوليه عدد متزايد من الدول الأعضاء المقترضة للإصلاحات في هذا القطاع الهام.

ويشترط لتقديم التسهيل، أن يكون البلد العضو المقترض قد بدأ بمباشرة جهود التصحيح الهيكلي وحقق قدراً معقولاً من الاستقرار الاقتصادي الكلي. ويمنح التسهيل بعد الاتفاق على برنامج تصحيح هيكلي في القطاع المالي والمصرفي يشرف الصندوق علي متابعة تنفيذه. ويبلغ سقف هذا التسهيل 75 في المائة من

اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، ويسدد خلال فترة أقصاها أربع سنوات من تاريخ سحب الدفعة الأولى.

ويعتبر التسهيل مكملاً للقروض الأخرى التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء، ذلك أن الدولة العضو المستفيدة منه تحتفظ بفرص الاستفادة من القروض الأخرى وفقاً لأحكام سياسة وإجراءات الإقراض. كما أنه يمكن للدولة العضو غير المنتفعة من القروض الأخرى أن تستفيد من هذا التسهيل إذا توفرت لديها شروط الأهلية.

وينفرد تسهيل التصحيح الهيكلي من بين التسهيلات الأخرى التي يوفرها الصندوق للدول الأعضاء، في أنه يشتمل على عنصر المعونة الفنية. فهو يتكون من قرض بواقع 98 في المائة ومنحة للمعونة الفنية بواقع 2 في المائة من قيمته الإجمالية. ويشترط، وفق القواعد المنظمة للتسهيل، أن تكون الإصلاحات الهيكلية المستهدف تنفيذها باستخدام المعونة الفنية هي إصلاحات ممهدة أو مكملة لما يستهدف التمويل المباشر المساعدة في تنفيذه من إصلاحات.

وبأخذ التسهيل في الاعتبار، يصل الحد الأقصى الكلي لما يمكن أن تحصل عليه الدولة العضو من قروض حالياً إلى 325 في المائة من اكتتابها المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، مضافاً إليه 50 في المائة من الاكتتاب في حالة تأهلها للحصول على قرض تعويضي.

القروض والسحب والسداد

تواصل خلال عام 2000 اتجاه التوسع الملحوظ في النشاط الإقراضي للصندوق الذي كان قد شهده عام 1999. وفي هذا الإطار، وضمن تسهيل التصحيح الهيكلي، قدم الصندوق قرضين جديدين لمصر ولبنان لدعم الإصلاحات في القطاع المالي والمصرفي فيهما. وقد بلغت القيمة الإجمالية للقرضين المذكورين 26.754 مليون د.ع.ح. في الوقت الذي بلغت فيه قيمة منحتي المعونة الفنية اللتين وفرهما الصندوق للبلدين في إطار القرضين 546 ألف د.ع.ح.

وفي مجال القروض المقدمة لدعم برامج التصحيح الاقتصادي الكلي، قدم الصندوق قرضين ممتدين جديدين لموريتانيا وجيبوتي بلغت قيمتهما الإجمالية 4.245 مليون د.ع.ح. ويذكر في هذا الخصوص، أن الإصلاحات التي يدعمها القرض الممتد المقدم لموريتانيا اكتسبت بعداً هاماً إثر تأهل موريتانيا للاستفادة من مبادرة تخفيف أعباء ديون الدول عالية المديونية منخفضة الدخل، الأمر الذي يشكل حافزاً إضافياً للتقيد بها وإنجاحها.

كذلك قدم الصندوق قرضاً تعويضياً للمغرب بقيمة 7.4 مليون د.ع.ح.، وذلك للمساهمة في مواجهة الوضع الطارئ في ميزان المدفوعات لعام 2000 الناجم عن ارتفاع قيمة الواردات من المنتجات الزراعية في أعقاب الجفاف الذي ألحق أضراراً كبيرة بالإنتاج الزراعي، حيث يقدر انخفاض القيمة المضافة للقطاع الزراعي بنحو 20 في المائة في عام 2000 مقارنة مع العام السابق.

جدول رقم (1)
القروض المقدمة خلال عام 2000

(ألف دينار عربي حسابي)

الدولـة	نوع القرض	قيمة القرض
جيبوتي	ممتد	245
المغرب	تعويضي	7,400
موريتانيا	ممتد	4,000
مصر	تسهيل التصحيح الهيكلي	23,152
لبنان	تسهيل التصحيح الهيكلي	3,602
المجموع		**38,399**

وبجانب هذه القروض الجديدة، تواصل خلال عام 2000 السحب على القروض المقدمة في السابق لكل من الجزائر والمغرب واليمن ضمن تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي. وكذلك السحب على القروض الممتدة والعادية المقدمة لدعم برامج تصحيح اقتصادي كلي في كل من اليمن وموريتانيا وجيبوتي.

وفي ضوء ما تقدم، بلغ إجمالي السحب من موارد الصندوق المتاحة للإقراض خلال عام 2000 ما يعادل 47.171 مليون د.ع.ح. وهو ما يقارب مستوى السحب على القروض خلال عام 1999 وما يزيد عن أربعة أضعاف حجم السحب على القروض خلال عام 1998.

وفي المقابل، بلغ إجمالي ما تسلمه الصندوق خلال عام 2000 من تسديدات لأقساط القروض المستحقة السداد والمقدمة في السابق 25.841 مليون د.ع.ح. وقد قامت بسداد هذه الأقساط سبع من الدول المقترضة هي الأردن والجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا واليمن وجيبوتي.

جدول رقم (2)
السحب والسداد من القروض خلال عام 2000

(ألف دينار عربي حسابي)

الدولـة	السحب			السداد
	من القروض المقدمة خلال عام 2000	من القروض السابقة	المجموع	
اليمن	-	6,381	6,381	6,440
الجزائر	-	10,202	10,202	10,095
موريتانيا	2,000	265	2,265	1,210
المغرب	7,400	5,439	12,839	2,500
جيبوتي	122	184	306	31
تونس	-	-	0	1,294
لبنان	3,602	-	3,602	-
مصر	11,576	-	11,576	-
الأردن	-	-	0	4,271
المجموع	**24,700**	**22,471**	**47,171**	**25,841**

وفي ضوء ما تقدم، بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء المقترضة في نهاية عام 2000 ما يساوي 250.459 مليون د.ع.ح. تمثل نحو 78.6 في المائة من رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل، مرتفعاً بذلك عن المستوى الذي بلغه في نهاية عام 1999 والذي كان يعادل 71.9 في المائة من رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل.

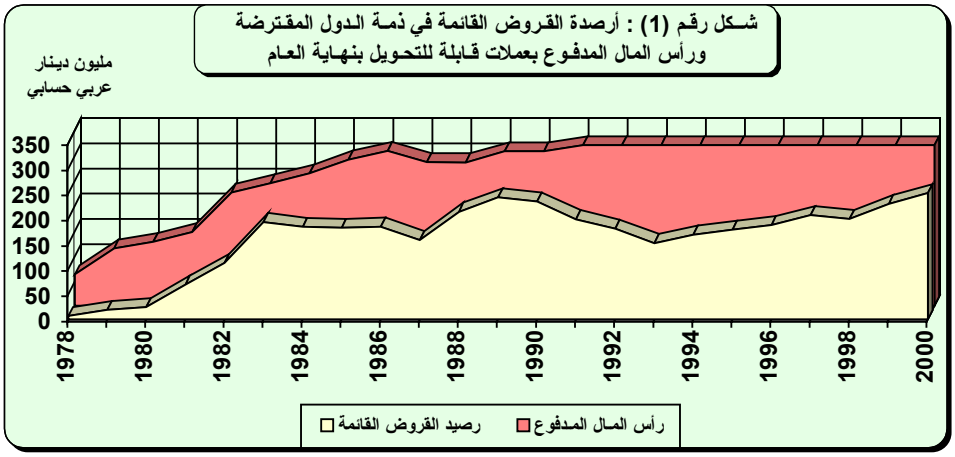

ولقد وصل إجمالي القروض الملتزم بها من قبل الصندوق، والذي يساوي رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء مضافاً إليه المبالغ غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها إلى 276.416 مليون د.ع.ح. في نهاية عام 2000. ويعادل ذلك نحو 86.7 في المائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل.

وبنهاية عام 2000 ارتفع عدد القروض التي وفرها الصندوق لدوله الأعضاء منذ مباشرته للنشاط الإقراضي في عام 1978 إلى 115 قرضاً بقيمة إجمالية تبلغ نحو 827.6 مليون د.ع.ح. أو ما يعادل نحو 3.24 مليار دولار أمريكي. واستفادت من مبالغ هذه القروض ثلاث عشرة دولة من الدول الأعضاء.

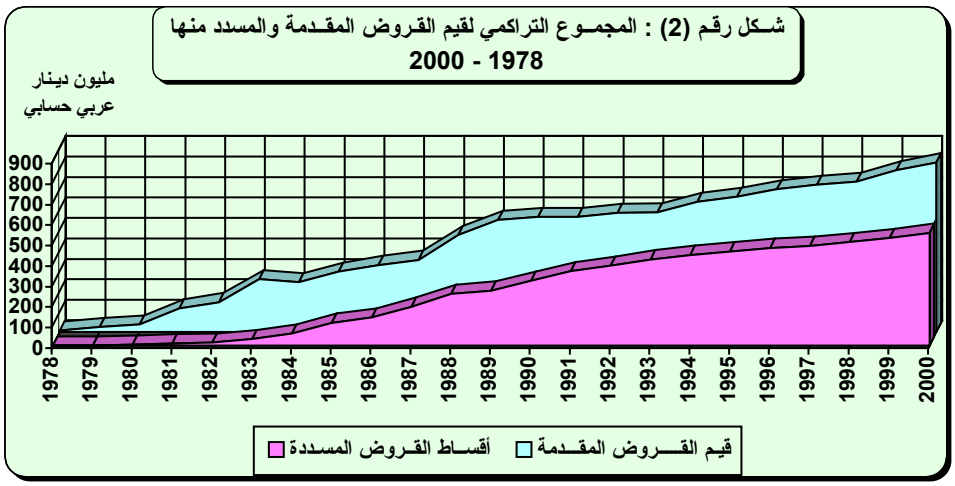

المشاورات مع الدول الأعضاء

دارت المشاورات مع الدول الأعضاء المقترضة خلال عام 2000، على محورين أولهما المحور المرتبط بجهود الإصلاح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي، والآخر المرتبط ببرامج التصحيح الاقتصادي

الكلي في عدد من الدول المعنية. وغطت المشاورات طلبات الاقتراض الجديدة ومتابعة تنفيذ البرامج المدعومة بقروض جارية.

وتم خلال هذه المشاورات تقييم الأداء والتطورات الاقتصادية والوقوف على مستوى تنفيذ ما اتفق عليه في السابق من سياسات وإجراءات تصحيحية، وتبادل الآراء مع الجهات المختصة في الدول المعنية، والاتفاق معها على عناصر التصحيح والإصلاح الهيكلي المكملة.

وفي هذا الصدد، **وفيما يتعلق بالتصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي،** أجرى الصندوق مشاورات مع كل من مصر ولبنان تم الاتفاق خلالها على برامج عمل للإصلاحات في هذا القطاع يدعمها الصندوق بالقروض ومنح المعونة الفنية. كما قام الصندوق بإجراء مشاورات مع كل من الجزائر والمغرب واليمن لمتابعة تنفيذ البرامج الإصلاحية المتفق عليها في السابق مع هذه الدول.

فبالنسبة لمصر، وفي إطار جهود الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي شرعت في تنفيذه منذ مطلع التسعينات أولت السلطات اهتماماً كبيراً لإصلاح القطاع المالي والمصرفي وذلك في سياق استكمال التحول إلى آليات السوق في توظيف الموارد. واستهدف الإصلاح دعم وتطوير أداء أسواق النقد والمال والصرف، وإصلاح نظام المدفوعات ودعم قدرات البنك المركزي البشرية والمادية حتى يتمكن من تفعيل دوره المحوري في الحفاظ على استقرار الأسعار وسلامة النظام المصرفي.

ولقد سعت الإصلاحات الواسعة المتخذة منذ عام 1991 في هذا المضمار، إلى تقليص الدور الحكومي المباشر في توجيه الموارد داخل الاقتصاد لصالح الاعتماد على آليات وقوى السوق، وعصرنة النظام المصرفي ورفع كفاءته وتحسين آليات الوساطة وتقوية قدرات المؤسسات المصرفية والمالية في تعبئة المدخرات، وتعزيز المنافسة في هذا القطاع، وتطوير أدوات وآليات السياسة النقدية والارتقاء بقدرات البنك المركزي في إدارة هذه السياسة وأيضاً في مجال الرقابة على المصارف بالإضافة إلى تطوير السوق النقدية.

ويُشار إلى أن الإصلاحات أخذت الطابع التدريجي في الوقت الذي تمكنت فيه جهود التصحيح من تأسيس بيئة اقتصادية تتصف بانخفاض معدل التضخم وتحقيق درجة كبيرة من الاستقرار في سعر الصرف. وتمثلت أبرز الإصلاحات في هذا الصدد، في تطوير الإطار القانوني المنظم لأنشطة المصارف ومؤسسات الائتمان، وتحرير النشاط المصرفي من خلال تحرير أسعار الفائدة وخفض الاستخدامات الملزمة للمصارف، وإدخال العمل بأدوات نقدية جديدة وكذلك، وبصورة موازية، تطبيق معايير الرقابة المصرفية المتماشية مع المبادئ المعمول بها دولياً.

وبالاستناد إلى هذه الاستراتيجية المتبعة لإصلاح القطاع المالي والمصرفي في مصر، تم التوصل خلال المشاورات مع السلطات المصرية إلى اتفاق حول برنامج عمل يركز على دعم وتطوير قدرات البنك المركزي في مجال الإدارة غير المباشرة للسياسة النقدية، وفي مجالي الرقابة على المصارف ونظم وأساليب إدارة المعلومات ومعالجتها.

وتضمن برنامج العمل في مجال السياسة النقدية، تطوير آلية الاحتياطي الإلزامي بما يساعد على تدعيم فاعلية سعر الفائدة السائد لليلة واحدة كمتغير أساسي فيما يختص بتنفيذ السياسة النقدية. كما تضمن البرنامج استحداث نظام القيد الدفتري بحسبانه من الشروط الضرورية التي تتطلبها الإدارة الحديثة للسياسة النقدية. كذلك تضمن برنامج العمل دراسة إصدار أوراق مالية خاصة بالبنك المركزي ودراسة استخدام عمليات الريبو في نافذة الخصم إضافة إلى خطوات لتعزيز الشفافية في مجال إدارة السياسة النقدية.

وفي مجال الرقابة على المصارف، تضمن برنامج العمل المتفق عليه عدة إجراءات تتعلق بالنواحي التنظيمية والمؤسسية. وتشمل هذه الإجراءات تطوير ومكننة عمل إدارة الرقابة بهدف إرساء مقومات نظام انتقال إلكتروني للبيانات والمعلومات والقوائم من المصارف إلى إدارة الرقابة المصرفية من جهة، وبناء قاعدة للبيانات والتحليلات المصرفية، من جهة أخرى، تساعد العاملين على أداء مهامهم بالكفاءة والسرعة المطلوبتين. كما يشمل برنامج العمل في هذا المجال أيضاً تطوير الضوابط الرقابية وإجراءات لتطوير الإطار التنظيمي المعمول به حالياً.

وأخيراً، وفي مجال إدارة البيانات لدى البنك المركزي، تضمن برنامج العمل السعي لتحديد وحصر كافة مدخلات البيانات لدى البنك المركزي ووضع لائحة للأولويات لها، وإعادة تصميمها بما يتلاءم مع متطلبات التشغيل الإلكتروني.

وبالنسبة للبنان، تناولت المشاورات التحديات الكبيرة التي يواجهها الاقتصاد اللبناني والمتمثلة في ارتفاع العجز المالي وتفاقم الدين العام وتزايد تكلفة خدمته في ضوء حجم الإنفاق الحكومي الكبير الذي اقتضته متطلبات إعادة الإعمار.

ويُشار في هذا السياق، إلى أن الحكومة اللبنانية تبذل جهوداً لتخفيض العجز المالي وتسعى إلى تحديث النظام الضريبي وخصخصة عدد من المرافق والمؤسسات العامة. كما أنها عملت على اتخاذ عدد من الإجراءات في إطار تخفيف كلفة خدمة المديونية ركزت على تحقيق انخفاض تدريجي في معدلات الفائدة على أذون وسندات الخزينة، والسعي لإعادة هيكلة الدين العام بالاستفادة من فرص الاقتراض الميسر والتوجه بشكل عام إلى رفع حصة المصادر الخارجية ذات أسعار الفائدة الأقل في إجمالي الدين.

وقد تم الاتفاق خلال المشاورات على أنه وبالرغم من هذه الإجراءات، فإن العديد من المشاكل والمخاطر ما زالت تحول دون قيام إدارة نشطة للدين العام قادرة على تحقيق خفض ملموس في تكلفة خدمته. ومن أبرز هذه المشاكل الضعف في الإطار المؤسسي، وما يوجد من تداخل بين حاجات تمويل العجز المالي وأغراض السياسة النقدية، والنقص في الأطر التشريعية والتنظيمية اللازمة لإدارة نشطة للدين، وغياب الأدوات والآليات المساندة وضعف الأسواق الثانوية للأوراق المالية الحكومية.
ومن هذا المنطلق، فقد تم الاتفاق مع السلطات اللبنانية على الإصلاحات المطلوب تنفيذها في القطاع المالي خلال عامي 2000-2001، والتي سيتم دعمها بتسهيل التصحيح الهيكلي. وتشمل هذه الإصلاحات استحداث إدارة نشطة للدين، وتطوير السوق الثانوي لأدوات الدين العام.

وفي هذا الصدد، وفيما يخص استحداث إدارة نشطة للدين، استهدف برنامج الإصلاح العمل على قيام إدارة كفوءة وفاعلة للدين العام والفصل بين احتياجات متطلبات تمويل الحكومة وإدارة الدين من جهة، وأغراض السياسة النقدية من جهة أخرى. وتضمن البرنامج لذلك إجراءات تهدف إلى تهيئة الإطار المؤسسي والتنظيمي والقانوني لمشروع الإدارة النشطة للدين العام. ومن هذه الإجراءات تكوين لجنة عليا توكل إليها مهام رسم السياسات والإجراءات واختيار الأدوات والوسائل واتخاذ كافة القرارات المتعلقة بجوانب إدارة الدين. ومن هذه الإجراءات أيضاً، العمل على توسيع مهام ووظائف وحدة إدارة الدين وتزويدها بالخبرات اللازمة لتمكينها من أداء مهامها بالكفاءة المطلوبة. كما تشمل هذه الإجراءات تطوير نظام وآلية للتنبؤ بتدفقات الإيرادات والنفقات العامة، إضافة إلى إجراءات لتطوير وتفعيل إدارة السياسة النقدية.

وفيما يخص تطوير السوق الثانوي لأدوات الدين الهادف إلى تعميق السوق المالي وتوسيع خيارات وبدائل السياسة النقدية وتحسين إدارة السيولة والمخاطر لدى المصارف والمؤسسات المالية، فقد تضمن البرنامج اتخاذ عدد من الإجراءات. وتشمل هذه الإجراءات استحداث وظيفة وسطاء السوق لأهميتها في تنظيم السوق. وسيتم لهذا الغرض تكوين فريق عمل بمشاركة مصرف لبنان وجمعية المصارف مهمته تعريف وتحديد مهام ومسؤوليات وسطاء السوق ومن ثم اختيار عدد من المصارف والمؤسسات المالية للقيام بهذا الدور. وبالإضافة إلى ذلك، تضمن البرنامج استحداث وتنشيط سوق لاتفاقيات إعادة الشراء (الريبو)، واختيار جهة للحفظ المركزي وتطوير آليات التسوية والحفظ لأدوات الدين العام.

وبالنظر لانعكاسات قيام إدارة نشطة للدين العام وتفعيل السوق الثانوي للأوراق المالية الحكومية على الإطار العام للسياسة النقدية والقطاع المصرفي، فقد استهدف البرنامج وضع خطة عمل تهدف لتوضيح القضايا المرتبطة بالسياسة النقدية وإدارة الدين، وشرح التغيرات المحتملة في الإطار العام وفي أدوات السياسة النقدية، حيث سيساهم ذلك في تعزيز الشفافية أمام المتعاملين في القطاع المالي وضمان استقرار السوق النقدي.

من جانب آخر، وفي مجال متابعة تنفيذ برامج الإصلاح في القطاع المالي والمصرفي المدعومة بموارد التسهيل الهيكلي، أظهرت نتائج المتابعة **بالنسبة للمغرب**، أن السلطات المغربية قامت بتنفيذ الإصلاحات المتفق عليها في البرنامج بشكل جيد. ويذكر أن البرنامج تضمن ثلاثة عناصر رئيسية هي، إعادة تأهيل مؤسسات الإقراض المتخصصة، وتطوير البيئة التشريعية والقانونية لسوق الأوراق المالية، وتحسين وتطوير السوق الثانوي لأدوات الدين العام.

ففي مجال إعادة تأهيل وهيكلة مؤسسات الإقراض المتخصصة قامت السلطات بوضع مشروع القانون القاضي بإصلاح "القرض الشعبي للمغرب". وتمت المصادقة عليه من قبل مجلس النواب. ويتضمن هذا القانون إجراءات ترمي إلى إعادة هيكلة القرض الشعبي للمغرب وتعزيز استقلالية البنوك الجهوية المنتمية إليه وزيادة حجم مساهمته في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما اتخذت السلطات إجراءات لإعادة هيكلة "البنك المركزي الشعبي"، وتحويله من تعاونية إلى شركة مساهمة، وفتح رأسماله للقطاع الخاص. كما تم كذلك إنجاز قانون إصلاح "الصندوق الوطني للقرض الفلاحي" وأحيل إلى البرلمان للمصادقة عليه. وقامت السلطات أيضاً، بوضع مخطط تقويمي "للقرض العقاري والسياحي" يهدف إلى إعادة هيكلته وتحسين وضعه المالي، وتطهير محفظته من القروض المتعثرة.

وفي مجال تطوير البيئة التشريعية والقانونية للسوق المالي، قامت السلطات بإدخال عدد من اللوائح والقوانين الجديدة وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة باستحداث النصوص التي تنظم العروض العمومية، واتفاقيات إعادة الشراء (الريبو) بالإضافة إلى تقوية التدابير والإجراءات الرامية إلى منع التلاعب بأسعار الأسهم، وكذلك تبسيط الإجراءات الإدارية وتوفير الحماية والشفافية اللازمة لتمكين المستثمرين من تقييم المخاطر بصورة أفضل.

أما فيما يتعلق بتحسين وتطوير السوق الثانوي لأدوات الدين العام، فإن من بين الإجراءات الهامة المتخذة في هذا المجال خلال فترة البرنامج، قيام السلطات بالإعلان عن خطتها السنوية لإدارة الدين العام محددة بذلك الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، والسياسات والإجراءات التي تعتزم اتخاذها. ويشكل هذا الإجراء خطوة هامة في تنظيم سوق أدوات الدين العام وإدخال المزيد من الشفافية والانتظام في عمليات إصدار أذون الخزانة بالمزاد العلني، مما يساعد على إزالة حالة عدم اليقين التي كانت تكتنف هذه العمليات، ويقلل من المخاطر المترتبة عليها، ويساهم في خفض تكلفة الدين العام. وبالإضافة إلى ذلك، قامت السلطات بإصدار اللوائح التي تحكم السلوك المهني للوسطاء في سوق أدوات الدين العام، وذلك نظراً للدور المحوري الذي يلعبه الوسطاء في تطوير وتنشيط السوق الثانوي.

وبالنسبة للجزائر، أظهرت نتائج المتابعة أيضاً، أن السلطات قد حققت بوجه عام نتائج مرضية في مجالات الإصلاح المتفق عليها وهي تطوير السياسة النقدية، والارتقاء بنشاط الرقابة على المصارف وتحسين وتطوير الكفاءة التشغيلية لنظام المدفوعات.

ففي مجال تطوير السياسة النقدية، قامت السلطات بوضع الضوابط التي تحكم استخدام نافذة إعادة الخصم، وتحديد نوعية الأوراق المالية وشروط أهليتها، وتحديد السقف الأعلى المسموح بخصمه كنسبة مئوية من القيمة الاسمية للأوراق المالية. كما قامت السلطات بإلغاء السقوف الإجمالية والفرعية المحددة لكل بنك في إطار نافذة إعادة الخصم. وتم كذلك تكثيف العمل بمزادات الائتمان في السوق النقدية، وزادت السلطات من دورية انعقادها لتصبح مرة كل أسبوعين بدلاً من ثلاثة أسابيع. وبالنسبة لتدعيم دور الاحتياطي الإلزامي في إدارة السياسة النقدية، قامت السلطات بمراجعة قواعد تحديد فترة الاحتساب، وتحسين تدفق المعلومات عن سيولة البنوك، والعمل على متابعة تطورات أسعار الفائدة في سوق ما بين البنوك للمحافظة على تنافسية أسعار الفائدة الممنوحة على ودائع الاحتياطي الإلزامي.

وفي مجال الرقابة المصرفية، قامت السلطات باتخاذ عدد من الإجراءات في إطار البرنامج المتفق عليه بهدف تحسين نوعية الرقابة المصرفية، ودعم قدرات البنك المركزي للقيام بدوره في مجال الرقابة على المصارف. وفي هذا السياق، فقد ركزت السلطات على تقييم إطار الرقابة المصرفية المعمول به وذلك في ضوء أسس ومعايير الرقابة الاحترازية الموضوعة من قبل لجنة بازل والمعمول بها دولياً، بغية استكمال وضع الإجراءات والنظم الرقابية والتحقق من انسجامها مع تلك المعايير ومتابعة تطبيقها والالتزام بها من قبل المصارف. كما شرعت السلطات في تنفيذ برنامج شامل، في إطار المعونة الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي وبمساعدة خبراء من الصندوق، يهدف إلى تطوير معرفة الكوادر الوطنية بالنواحي المالية والنواحي المتعلقة بتسيير النظام المصرفي. كما عملت على دعم قدرات البنك المركزي في الرقابة على المصارف التجارية من خلال زيادة الكوادر البشرية والموارد المتاحة، وذلك في إطار برنامج يهدف إلى رفع عدد العاملين في هذا المجال إلى أربعة أضعاف العدد الحالي خلال السنوات الخمس القادمة.

وفيما يخص مجال إصلاح نظام المدفوعات، قطعت السلطات شوطاً في تنفيذ ما ورد في البرنامج المتفق عليه مع الصندوق، وذلك على الرغم من بعض التأخير في الجدول الزمني الذي أدى إلى إعادة ترتيب بعض أولويات البرنامج. ويعود ذلك التأخير في جانب منه إلى حجم وطموح البرنامج المقترح مقارنة مع الإمكانيات الفنية والبشرية المتاحة، وكذلك إلى عدم التمكن من إنشاء شبكة اتصال شاملة بالسرعة اللازمة نظراً لعدم تمكن وزارة البريد والمواصلات من تلبية احتياجات المشروع حسب الجدول الزمني المقترح. وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن عناصر البرنامج المقترح تضمنت إنشاء نظام إلكتروني لتسوية المدفوعات الإجمالية، وتحسين أداء نظام تقاص الشيكات، واستكمال إنشاء الشبكة المشتركة بين المصارف لأجهزة الصراف الآلي، وتحديث العمل بنظام القيود الدفترية، بالإضافة إلى برنامج للتدريب عن بعد. ولقد ركزت السلطات جهودها خلال الفترة الماضية على إنشاء شبكة الاتصالات التي تربط بنك الجزائر بفروعه الـ 48 المنتشرة في مختلف أرجاء البلاد. ويجري حالياً دراسة متطلبات إنشاء شبكة اتصال تربط البنك المركزي بفروعه وبالبنوك التجارية وكذلك بالخزانة ومؤسسة البريد والاتصالات.

وفيما يتعلق باليمن، والتي استهدف برنامج إصلاح القطاع المالي والمصرفي المتفق عليه معها، تحسين وتطوير الكفاءة التشغيلية لنظام المدفوعات، وتطوير الإطار المؤسسي لتداول أدوات الدين العام، وتطوير سوق الاقتراض بين البنوك، وتحسين إدارة الاحتياطيات الرسمية، ورفع كفاءة وقدرات قطاع الرقابة على المصارف، أظهرت المشاورات والمتابعة أن السلطات اليمنية تمكنت من تنفيذ جانب من الإصلاحات المتفق عليها فيما تأخر تنفيذ الجانب الباقي منها.

وشملت الإصلاحات التي تم تنفيذها، تطوير عمل آلية غرفة المقاصة ومعالجة ظاهرة الشيكات المرتجعة واتخاذ عدد من الإجراءات لتطوير ورفع مستوى الرقابة المصرفية شملت مجالات الموارد البشرية

والتوظيف والنظم المعلوماتية والتدريب في المحاسبة وتحليل الائتمان والرقابة المكتبية والميدانية. كما شملت اتخاذ عدد من الإجراءات في مجال تطوير إدارة الاحتياطيات الرسمية لدى المصرف المركزي.

أما الإصلاحات التي تأخر تنفيذها فهي المرتبطة بإصلاح نظام المدفوعات، وهي إصلاحات دلت التجارب في معظم البلدان إلى ارتفاع مستوى متطلبات تنفيذها من حيث المقدرات الفنية والتقنية وصعوبة تقدير الوقت المطلوب لتنفيذها على نحو دقيق في البداية. وفي ضوء ذلك، واصل الصندوق مشاوراته مع السلطات اليمنية لتسريع تنفيذ هذه الإصلاحات، وساعدها على استقدام أحد الخبراء في هذا المجال الذي ساهم في وضع خطة عمل لهذا الغرض. ومن جانبها، قامت السلطات اليمنية باتخاذ عدد من الخطوات الرامية إلى تمهيد السبيل لاستكمال الإصلاحات، من بينها إصدار قانون البنك المركزي الذي عزز من استقلالية البنك ودوره في القيام بالمهام الرئيسية المناطة به ومن بينها الإشراف على نظام المدفوعات.

ومن الناحية الأخرى، وفي مجال التصحيح الاقتصادي الكلي، أجرى الصندوق مشاورات مع موريتانيا وجيبوتي في إطار القروض الممتدة الجديدة التي قدمها لهاتين الدولتين، كما قام بمتابعة تنفيذ برنامج التصحيح الذي تنفذه اليمن والمدعوم بقرض ممتد.

فبالنسبة لموريتانيا، والتي ظل الصندوق مواكباً ومساناً لجهودها التصحيحية منذ بدايتها، فقد حققت هذه الجهود نتائج إيجابية في مجال إرساء مقومات الاستقرار الاقتصادي واستعادة التوازن وتنشيط النمو. وفي هذا الصدد، ارتفع معدل النمو الحقيقي من نحو 2.4 في المائة في المتوسط خلال الفترة 1990-1992 إلى نحو 3.8 في المائة في المتوسط خلال الفترة 1993-1998. كما انخفض معدل التضخم السنوي في المتوسط من نحو 7.4 في المائة إلى نحو 6.2 في المائة خلال نفس الفترة. وتحول الوضع المالي للحكومة من حالة العجز المزمن إلى فائض ابتداءاً من عام 1996. وقد بلغت نسبة هذا الفائض في عام 1998 نحو 2.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتجدر الإشارة، إلى أن موريتانيا تمكنت بفضل مثابرتها والتزامها بنهج التصحيح من التأهل للاستفادة من مبادرة "الدول عالية المديونية منخفضة الدخل". وستمكنها المبادرة من تخفيف عبء مديونيتها الخارجية وبالتالي تعزيز فرصها في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية الجديدة وتشجيع القطاع الخاص المحلي على زيادة استثماراته، حيث يقدر حصولها على إعفاءات تصل إلى نحو 622 مليون دولار من صافي القيمة الحالية لمديونيتها الخارجية (أي ما يعادل نحو المليار دولار من إجمالي المديونية المقدرة بحوالي 2.1 مليار دولار في نهاية 1998).

وتأسيساً على ما تقدم، تناولت المشاورات مع السلطات الموريتانية استراتيجية التصحيح المطلوب اتباعها خلال المرحلة المقبلة للمساعدة في جهود تنويع الاقتصاد الموريتاني وتعزيز مقدرته على مواجهة الصدمات الخارجية ودعم القطاعات الاجتماعية وتحسين مستويات المعيشة في البلاد.

وتم في هذا الإطار الاتفاق على قيام موريتانيا خلال عام 2000 بتنفيذ برنامج تصحيح اقتصادي يهدف إلى التالي:

- تحقيق معدل نمو حقيقي في حدود 5 في المائة.
- تخفيض معدل التضخم إلى حوالي 3.5 في المائة.
- احتواء عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات في حدود 11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ورفع الاحتياطيات الرسمية بحيث تغطي 6 أشهر من الواردات.

ولتحقيق هذه الأهداف، تضمن البرنامج مجموعة من الإجراءات والسياسات شملت زيادة مستوى الإنفاق على القطاعات الاجتماعية وهو ما سيتم تمويله من العوائد التي توفرها مبادرة الدول عالية المديونية منخفضة الدخل.

كما شملت اتباع سياسات نقدية حذرة تتماشى مع الأهداف المرصودة لمعدل التضخم، إضافة إلى اتباع سياسة التعويم المدار فيما يتعلق بسعر الصرف. وتضمن البرنامج أيضاً تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الهيكلية الأخرى في مجال سوق الصرف والنظام الضريبي وإعادة هيكلة المؤسسات والشركات العامة وإصلاح قطاع الطاقة بالإضافة إلى إصلاحات في القطاع المصرفي. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن استفادة موريتانيا من مبادرة الديون مرهونة بالتقيد بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية خلال فترة ثلاث سنوات (2000-2002)، وهو الأمر الذي ستسعى السلطات الموريتانية إلى مراعاته بكل دقة خلال فترة سريان برنامجها الإصلاحي.

وبالنسبة لجيبوتي، والتي تعرض اقتصادها لضغوط شديدة خلال الفترة 1990-1995 نتيجة عوامل داخلية وخارجية أدت إلى تراجع كبير في معدلات النمو الاقتصادي وتدهور مستويات المعيشة وارتفاع البطالة وتفاقم الاختلالات المالية وتراكم المتأخرات الداخلية والخارجية، واصل الصندوق مشاوراته مع السلطات ودعمه لجهود التصحيح ضمن الاستراتيجية الشاملة الموضوعة لهذا الغرض.

وتهدف الاستراتيجية إلى تقليل درجة تأثر وارتباط اقتصاد جيبوتي بالتطورات والتغيرات في البيئة الخارجية، وزيادة مرونة هياكله الإنتاجية ورفع قدرته التنافسية ووضعه في مسار النمو القابل للاستمرار.

وتسعى الاستراتيجية في هذا الصدد، إلى التأسيس على المزايا التي تمتع بها اقتصاد جيبوتي تقليدياً والمتمثلة في خلوه من القيود على الصرف والتجارة، وحرية التدفقات الرأسمالية فيه، ومتانة موقف الفرنك الجيبوتي في إطار ترتيبات مجلس النقد المعمول بها، إضافة إلى توفر تسهيلات طيبة في البلاد في مجالات النقل والاتصالات والخدمات المصرفية لخدمة الاقتصادات المجاورة، وهي العوامل المجتمعة التي تضع جيبوتي في موضع يؤهلها لأن تلعب دوراً هاماً كمركز مالي وتجاري للأسواق المجاورة.

وتجدر الإشارة، إلى أنه وفي إطار الجهود التصحيحية المنفذة، وبعد عدة سنوات من التراجع في معدل النمو، تمكن الاقتصاد الجيبوتي من تحقيق نمو موجب في حدود 1.5 في المائة في المتوسط خلال عامي 1998-1999. كما شهد الوضع المالي للحكومة تحسناً، حيث انخفض العجز من نحو 5في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 1995 إلى حوالي 2.1 في المائة في عام 1999. كذلك، انخفض معدل التضخم إلى 2 في المائة في عام 1999. وسجل العجز الكلي لميزان المدفوعات انخفاضاً تدريجياً خلال الفترة 1996-1998.

واستمراراً لهذه الجهود، تم التوصل خلال المشاورات بين الصندوق والسلطات الجيبوتية على برنامج تصحيح اقتصادي لعام 2000 يدعمه قرض ممتد جديد من الصندوق. ويتضمن البرنامج الموضوع ضمن الاستراتيجية متوسطة المدى للفترة (1999-2002) الأهداف التالية:

- تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في حدود 2 في المائة.
- المحافظة على معدل التضخم في حدود 2 في المائة.
- احتواء العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات بحيث لا يتجاوز 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

ولتحقيق هذه الأهداف، ستقوم الحكومة باتخاذ سياسات وإجراءات تصحيحية في مجال النقد والائتمان، والقطاع الخارجي، وكذلك في جانبي الإيرادات والنفقات في ميدان المالية العامة للحكومة بما يؤدي إلى تنمية الإيرادات والحد من النفقات.

ولدعم سياسات التصحيح الكلي المذكورة أعلاه، ستعمل السلطات على تنفيذ عدة إصلاحات هيكلية ومؤسسية من بينها وضع برنامج لخصخصة شركات القطاع العام بنهاية عام 2000، وخطوات لتعزيز القدرة التنافسية لميناء جيبوتي ذي الدور الهام في الاقتصاد، إضافة إلى عدد من الإصلاحات الهادفة إلى رفع كفاءة وتعزيز سلامة عمليات الجهاز المصرفي.

وأخيراً **وبالنسبة لليمن**، وفي إطار المراجعة النهائية لبرنامج التصحيح المدعوم بالقرض الممتد، أظهرت المشاورات أن النتائج المحققة في عام 1999، فاقت في عدد من المجالات الأهداف المرصودة لها، وذلك في ظل ارتفاع الأسعار الدولية للنفط والتزام السلطات اليمنية بالسياسات والإجراءات التصحيحية الكلية والهيكلية المضمنة في البرنامج.

وفي هذا الصدد، فقد شهد الوضع الاقتصادي في اليمن تحسناً ملموساً خلال عام 1999 حيث عزز التزام الحكومة بالمحافظة على مرتكزات سياسة الاستقرار الاقتصادي الكلي، الأثر الإيجابي الناجم عن التحسن الهام في الإيرادات النفطية خلال العام. وتجدر الإشارة، إلى أن السلطات اليمنية تفادت استخدام الموارد الإضافية المتحققة في التوسع في الإنفاق الحكومي، حيث تم استخدام جزء رئيسي من هذه الموارد الإضافية في تسديد مديونيتها للجهاز المصرفي. كما أنها التزمت خلال عام 1999 بالعمل بسياسة أسعار فائدة حقيقية عالية وهو ما أسهم في احتواء الضغوط التضخمية وساعد على حدوث استقرار في سعر صرف الريال اليمني.

وتشير البيانات إلى أنه وفي مجال الإنتاج واصل الاقتصاد اليمني اتجاه النمو المستمر منذ عام 1995 حيث حقق نمواً قدره 3.8 في المائة. كما سجل المعدل السنوي المتوسط للتضخم تحسناً عن المستوى المستهدف في البرنامج، إذ بلغ نحو 8 في المائة مقابل 9 في المائة في البرنامج. ويعكس تطور الأسعار في اليمن نجاح الجهود التي بذلتها السلطات اليمنية في مجال الحد من التضخم، حيث أسهمت السياسات النقدية والمالية المطبقة في إطار برنامج التصحيح في انخفاض معدل التضخم من نحو 63 في المائة عام 1995 إلى 8 في المائة عام 1999.

أما في مجال مالية الحكومة، فيلاحظ بأن الوضع المالي للحكومة لعام 1999 قد اقترب من تحقيق التوازن، حيث بلغ العجز الكلي ما نسبته 0.1 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1999 مقابل 2.9 في المائة كانت مستهدفة في البرنامج.

أما فيما يتعلق بالقطاع الخارجي، فقد انعكس تحسن أداء الصادرات النفطية في عام 1999على مجمل عناصر ميزان المدفوعات الرئيسية ووضع الاحتياطيات الخارجية للبلاد، حيث تحققت فوائض في كل من الحساب الجاري والميزان الكلي للمدفوعات، ونمت الاحتياطيات الخارجية بصورة جيدة. ولقد أسفر الحساب الجاري لميزان المدفوعات عن فائض بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي لعام 1999 نحو 1.6 في المائة. وحقق الميزان الكلي للمدفوعات في عام 1999 فائضاً مقداره 320 مليون دولار مقارنة بعجز قدره 463 مليون في عام 1998. ولقد ساعدت هذه التطورات الإيجابية في ميزان المدفوعات في تعزيز وضع الاحتياطيات الخارجية لترتفع تغطيتها للواردات من السلع والخدمات إلى نحو 6 أشهر مقارنة بـ 4.2 أشهر في عام 1998.

ولقد تواصل تنفيذ الإصلاحات الهيكلية في عام 1999 بشكل مرضٍ، ويُشار في هذا الخصوص، إلى أن السلطات اليمنية عازمة على المحافظة على النتائج الجيدة المحققة في مجالات الاستقرار الاقتصادي الكلي ودعمها بالإصلاحات الهيكلية والمؤسسية الرامية لتسريع معدلات النمو وإدامتها للحد من مشكلة البطالة والفقر.

المتأخرات

بلغ إجمالي أقساط القروض متأخرة السداد والفوائد المتأخرة التراكمية المستحقة عليها في نهاية عام 2000 على الدول الأعضاء الثلاث المتأخرة في سداد التزاماتها 215.3 مليون د.ع.ح.

ويتكون هذا المبلغ من 94.9 مليون د.ع.ح. عبارة عن أقساط القروض متأخرة السداد والتي تمثل حوالي 30 في المائة من رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل، إضافة إلى الفوائد المتأخرة التراكمية على تلك الأقساط البالغة 120.4 مليون د.ع.ح. كما هو موضح في جدول رقم (3).

جدول رقم (3)
أقساط القروض والفوائد متأخرة السداد
كما في 31 ديسمبر 2000

(ألف دينار عربي حسابي)

الدولـة	بداية التأخير	الأقساط المتأخرة	الفوائد المتأخرة التراكمية	مجموع المتأخرات
السودان	1984	30,147	52,133	82,280
الصومال	1984	14,877	25,191	40,068
العراق	1990	49,850	43,061	92,911
المجموع		**94,874**	**120,385**	**215,259**

وفي حالة السودان، واصل الصندوق خلال عام 2000 مساعيه المستمرة لإيجاد تسوية مقبولة لهذه المشكلة وذلك في إطار المشاورات التي يجريها لهذا الغرض مع السلطات المختصة فيه. كما يسعى الصندوق من خلال مضاعفة جهوده في دعم البرامج التصحيحية الكلية والهيكلية في الدول الأعضاء المقترضة الأخرى إلى مساعدة هذه الدول في تحسين وتقوية أوضاعها الاقتصادية، وهو الأمر الذي من شأنه أيضاً، تعزيز قدرتها على الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها تجاهه.

النشاط الاستثماري

تتكون سياسة الصندوق في مجال الاستثمار من مجموعة المبادئ التي وردت في اتفاقية إنشائه، والقرارات التي أصدرها مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين التي وضعت السياسة، والقواعد الإرشادية للنشاط الاستثماري. وتستهدف هذه السياسة المحافظة على الموارد الذاتية للصندوق وتنميتها ضمن مستوى المخاطر المحافظة والمقبولة وبما يمكّن الصندوق من مواجهة نفقاته ويساعده على تحقيق أهدافه. وفي ضوء التطور التقني والمتسارع الذي مكّن من استحداث أساليب لتحديد حجم المخاطر بدرجة عالية من الدقة وأصبح في مقدور المستثمرين تحديد حجم المخاطر التي يستطيعون تحملها وربطها بحجم ونوعية الأدوات الاستثمارية التي يستثمرون فيها رأى الصندوق الاستفادة من هذا التطور في مجال إدارة المخاطر بتوسيع مجال استثماراته بإضافة أوعية استثمارية جديدة وتوسيع نطاق الأدوات الحالية وقام بتعديل سياسة الاستثمار والقواعد الإرشادية المنظمة لها بموجب قرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم (8) لعام 2000 بغرض تحسين العائد مع المحافظة على الحجم العام لمخاطر المحافظ الاستثمارية ضمن المستوى المقبول.

ولقد حددت الاتفاقية المنشئة للصندوق رأسماله بوحدة حسابية هي الدينار العربي الحسابي المعادل لثلاث وحدات من سلة حقوق السحب الخاصة، وهي سلة تتكون من عملات الدول الصناعية الرئيسية الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي وبريطانيا واستمر العمل خلال العام في المحافظة على اتساق توزيع عملات المحفظة الاستثمارية للصندوق مع نسب مكونات سلة حقوق السحب الخاصة تجنباً لمخاطر تقلبات أسعار الصرف ولتخفيف التذبذب في معدلات الفائدة. وقد قرر صندوق النقد الدولي في شهر أكتوبر 2000 ضمن مراجعته الدورية كل خمس سنوات تعديل أوزان العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة من بداية عام 2001، وأهم ملامح هذا التعديل هو تخفيض وزن الين في السلة بنسبة 5 في المائة وزيادة وزن اليورو بنفس النسبة تقريباً، وتم عند نهاية سنة 2000 تعديل توزيع عملات المحفظة بما يتوافق مع الأوزان الجديدة.

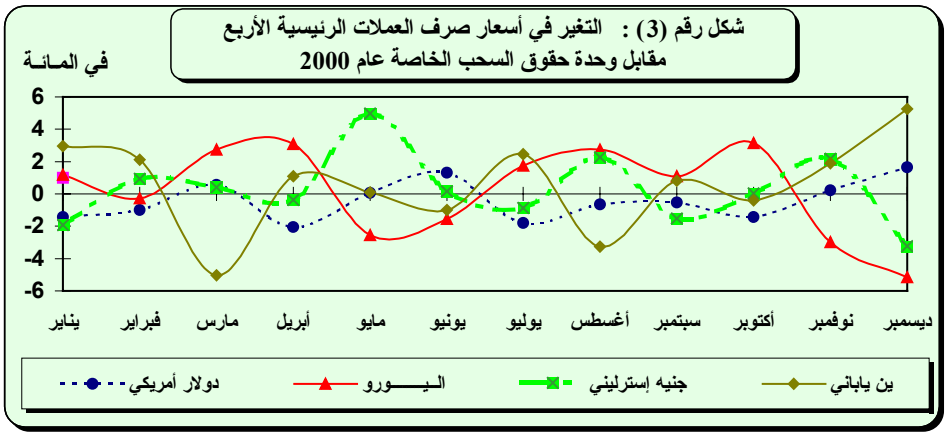

وفيما يخص الأسواق المالية العالمية، فقد شهدت خلال العام تقلبات حادة ومستمرة خاصة بالنسبة لأسعار الأسهم وكذلك أسعار الصرف وتذبذبات في أسعار الفوائد. وفي هذه الظروف تمت إدارة أموال الصندوق ضمن الضوابط الموضوعة وبالمرونة التي تقلل من آثار هذه التقلبات في قيمة الأصول المالية وبما يحقق أقصى عائد ممكن.

وفي ظل هذا المناخ الذي ساد الأسواق المالية العام الماضي، واصل الصندوق نشاطه الاستثماري خلال عام 2000 ضمن السياسات والقواعد الإرشادية المعتمدة حيث تتكون المحفظة الاستثمارية من قسمين يضم القسم الأول محفظة الأموال التي يديرها الصندوق داخلياً والتي بلغت قيمتها 528 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (و.ح.س.خ.)[1] في نهاية العام، وهي محفظة سائلة مقوّمة بوحدة حقوق السحب الخاصة، عملة الأساس للصندوق، وحققت عائداً إجمالياً خلال العام بلغ حوالي 4.50 في المائة. أما القسم الثاني فيضم محافظ الاستثمار المدارة خارجياً والتي بلغ حجمها 508 مليون و.ح.س.خ. في نهاية العام، وهي محفظة سندات مقوّمة أيضاً بوحدة حقوق السحب الخاصة، بلغت نسبة العائد المحقق عليها متضمناً التغير في القيمة السوقية خلال العام 7.37 في المائة.

[1] كان سعر صرف و.ح.س.خ. مقابل العملات الأخرى كما في 31 ديسمبر 2000 كالآتي: 1.302908 للدولار الأمريكي، و0.8731489 للجنيه الإسترليني، و1.400675 لليورو، و149.665018 للين الياباني، و 4.78494 لدرهم الإمارات، بينما كان سعر صرفه كما في 31 ديسمبر 1999 كالآتي: 1.372512 للدولار الأمريكي، و0.849695 للجنيه الإسترليني، و1.362439 لليورو، و140.188347 للين الياباني، و 5.04054 لدرهم الإمارات.

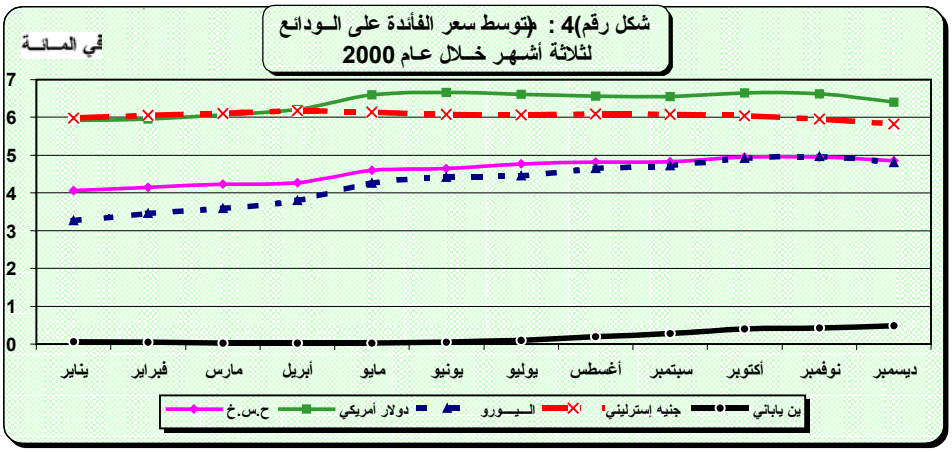

كذلك يشمل نشاط الصندوق الاستثماري بالإضافة إلى توظيف موارده الذاتية على إدارة جزء من أموال برنامج تمويل التجارة العربية، وصندوق تقاعد العاملين بالصندوق، والأموال المجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية. وقد بلغ حجم الأموال المدارة نيابةً عن هذه الجهات ما يربو على 119 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2000. بالإضافة إلى ذلك، يواصل الصندوق تطوير نشاطه في مجال قبول الودائع من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، حيث شهد هذا النشاط توسعاً خلال العام، ارتفعت فيه قيمة هذه الودائع إلى نحو 575 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2000 بالمقارنة مع 431 مليون دولار في نهاية العام السابق.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإنه وفي إطار التعاون مع المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، يقوم الصندوق بإعداد وإرسال التقارير الدورية إليها حول آخر التطورات في الأسواق المالية العالمية، كما يساهم بالتعاون مع مؤسسات الاستثمار الدولية في ترتيب الدورات التدريبية المتخصصة في الاستثمارات للعاملين في هذه المصارف والمؤسسات سنوياً ضمن البرامج التدريبية لمعهد السياسات الاقتصادية التابع للصندوق.

أسواق الأوراق المالية العربية

واصل الصندوق خلال عام 2000 نشاطه في مجال تطوير أسواق الأوراق المالية العربية المشاركة في قاعدة البيانات وتحسين أداء العاملين فيها. فقد نظم الصندوق في مقره خلال الفترة من 24 أبريل إلى 4 مايو دورة تدريبية لمراسلي القاعدة، وهي الدورة التدريبية الثالثة في هذا المجال. واستهدفت هذه الدورة رفع كفاءة مراسلي القاعدة من خلال تدريبهم على استخدام الأجهزة والبرمجيات الجديدة التي تم تزويد الأسواق بها والتعامل مع مركز القاعدة في الصندوق بواسطة البريد الإلكتروني والإنترنت. وتجدر الإشارة إلى أنه بجانب ممثلي أسواق الأوراق المالية المشاركة في القاعدة، وهي تسعة أسواق، شارك في الدورة ممثلون عن خمسة أسواق عربية أخرى مرشحة للانضمام إلى القاعدة، وهي الأسواق في الدوحة وفلسطين وبغداد والخرطوم والجزائر. ويقدر أن يتم استكمال إجراءات انضمام هذه الأسواق خلال الفترة القادمة ليرتفع بذلك عدد الأسواق المشاركة إلى أربعة عشر سوقاً.

ومن جانب آخر، باشر الصندوق بتطبيق النظام الجديد لربط أسواق الأوراق المالية العربية بالقاعدة وذلك بغرض الحصول على بيانات يومية عن نشاط تلك الأسواق. وفي هذا المجال أوفد الصندوق بعثات إلى الأردن والسعودية والمغرب تهدف إلى التعاون مع هذه الأسواق وتمكينها من تطبيق هذا النظام وتدريب مراسلي الصندوق فيها على كيفية استخدامه. وسيتمكن الصندوق من خلال هذا النظام من الحصول على البيانات الدورية اليومية والشهرية حول نشاط هذه الأسواق بشكل آلي ودون الحاجة لإدخال هذه البيانات بشكل يدوي. كما سيتمكن من الحصول على المعلومات العامة المتعلقة بجميع الشركات المدرجة في هذه الأسواق والبيانات المالية لهذه الشركات. وتجدر الإشارة إلى أن الأسواق الثلاثة التي تمت زيارتها بدأت فعلياً بتزويد الصندوق بهذه البيانات. ويعمل الصندوق على استكمال ربط باقي أسواق الأوراق المالية العربية في إطار هذا النظام.

كذلك، واصل الصندوق خلال عام 2000 جهوده في إصدار النشرات الفصلية حول أسواق الأوراق المالية العربية المشاركة في القاعدة بصورة دورية، وذلك لتمكين المتعاملين والمهتمين بالاطلاع على أبرز التطورات المتعلقة بالأسواق العربية والتطورات ذات العلاقة بنشاط هذه الأسواق. فقد أصدر الصندوق خلال هذا العام الأعداد الفصلية الأربعة ليصل بذلك عدد النشرات الفصلية التي أصدرها الصندوق منذ إنشاء قاعدة البيانات إلى أربعة وعشرين عدداً.

وقد أظهر العدد الأخير من هذه النشرات تراجع أداء أسواق الأوراق المالية العربية خلال عام 2000 مقارنة مع العام الماضي. فقد انخفض المؤشر المركب لصندوق النقد العربي الخاص بهذه الأسواق بنسبة 10.6 في المائة. كما انخفضت القيمة السوقية في نهاية هذا العام بنسبة 0.7 في المائة لتبلغ حوالي 148.2 مليار دولار. وفيما يتعلق بقيمة الأسهم المتداولة، فقد ارتفعت خلال هذا العام بنسبة 2.5 في المائة لتبلغ 36.5 مليار دولار مقارنة مع 35.6 مليار دولار خلال العام الماضي. في حين انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال نفس الفترة بنسبة 23.5 في المائة ليبلغ 9.1 مليار سهم خلال هذا العام.

وقد كان عام 2000 بمثابة نقطة تحول لنشاط كلتا الشركتين التابعتين للشركة العربية لتقييم الملاءة الائتمانية، فقد حققت الشركة المغاربية للتقييم تحسناً في أدائها المالي نتيجة لتوسعها في تقديم خدمات تقييم الملاءة الائتمانية في كل من تونس والمغرب. فتقوم الشركة حالياً بإجراء 12 تقييماً في تونس و2 في المغرب وتشمل تقييمات للمؤسسات والسندات التي يتم إصدارها من قبل قطاع الشركات والبنوك ومؤسسات الوساطة المالية غير المصرفية في الدولتين. أما بالنسبة لشركة النيل لتقييم وتصنيف الأوراق المالية فقد أرست الشركة مركزها كشركة التقييم الأولى في مصر، كما بدأت بالتوسع لتغطية الطلب على خدمات التقييم في دول المشرق العربي. وتجدر الإشارة إلى أن الشركة نشرت تقييمات لـ 8 شركات و5 بنوك بالإضافة إلى تقييم عدة إصدارات من السندات وأدوات الدين المتداولة وتقييم لمؤسسة مالية في عمان. والجدير بالذكر أن هذا العدد لا يعكس إجمالي التقييمات التي قامت بها الشركة حيث أن هنالك عدد من التقييمات لم يتم الإعلان عنها طبقاً لرغبة العميل بعدم النشر.

ويلاحظ أن توفير خدمات تقييم الملاءة الائتمانية من شأنه رفع مستوى الإفصاح المالي وشفافية الأداء المالي للمؤسسات ودعم دور السلطات الرقابية كالبنوك المركزية وهيئات سوق المال، كما تلعب دوراً هاماً في حماية حقوق المستثمرين من خلال تعريفهم بمستوى المخاطر الائتمانية المختلفة.

وفيما يتعلق بالفعاليات التي شارك فيها الصندوق خلال هذا العام والخاصة بنشاط أسواق الأوراق المالية العربية، فقد شارك الصندوق في الاجتماع السنوي الذي عقدته لجنة أسواق الأوراق المالية الناشئة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية في الأردن خلال شهر نوفمبر. وشارك خلال نفس الشهر في الندوة المنعقدة في أبوظبي حول أسواق الأوراق المالية والتي نظمها مركز الشرق الأوسط للأوراق المالية بالتنسيق مع هيئة الأوراق المالية والسلع لدولة الإمارات العربية المتحدة.

نشاط التدريب

استمر معهد السياسات الاقتصادية في تحقيق واحد من أهم أهداف الصندوق وهو تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء متمثلة في البرامج التدريبية وحلقات العمل التي ينظمها لصالح كوادرها المتخصصة. وقد نظم المعهد هذا العام ثمان دورات تدريبية حول إحصاءات مالية الحكومة والعمليات النقدية وسياسات القطاع الخارجي وإدارة السياسة المالية والبرمجة المالية والسياسة الاقتصادية وإحصاءات ميزان المدفوعات وسياسات إصلاح القطاع المالي وإدارة المحفظة الاستثمارية بالإضافة إلى حلقة عمل حول دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي وندوة حول العولمة وإدارة الاقتصادات الوطنية. وبذلك ارتفع عدد الدورات التدريبية وحلقات العمل التي قدمها الصندوق منذ بداية نشاطه في هذا المجال وحتى نهاية عام 2000 إلى 83، استفاد منها 2463 من الكوادر العربية.

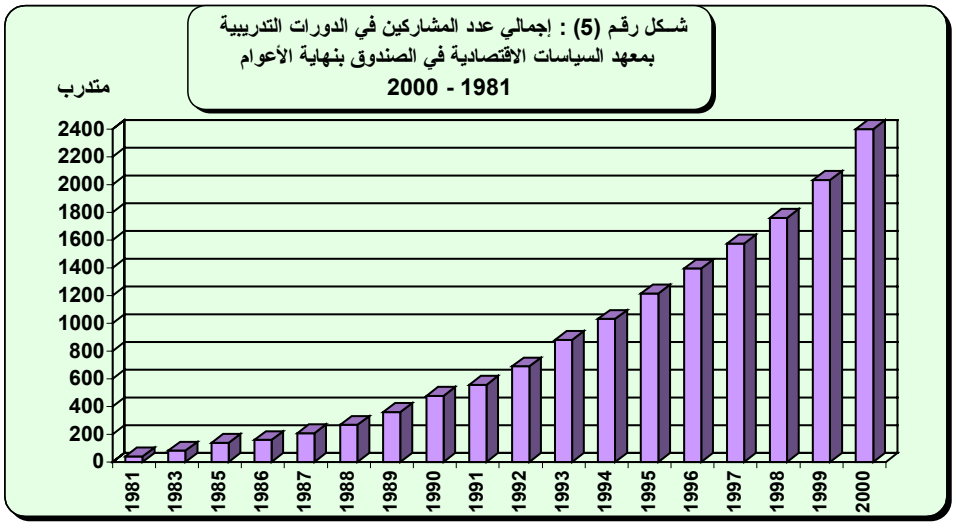

وقد استمر الصندوق خلال هذا العام بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التدريب الإقليمي الذي تم اعتماده في مارس 1999 في تنظيم دورات مشتركة بين معهد السياسات الاقتصادية في الصندوق ومعهد صندوق النقد الدولي. ويتم تقديم هذه الدورات في إطار معهد السياسات الاقتصادية في الصندوق.

دورة "إحصاءات مالية الحكومة"

عُقدت هذه الدورة خلال الفترة 1/22-2000/2/10 في مقر الصندوق في إطار برنامج التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي. وسعت هذه الدورة إلى التعريف بطرق إعداد وعرض إحصاءات مالية الحكومة بما يتسق وأغراض التحليل الاقتصادي ووضع السياسات المالية، وذلك

حسب المفاهيم المعتمدة في "دليل إحصاءات مالية الحكومة" الصادر عن صندوق النقد الدولي. وقد كانت هذه الدورة موجهة أساساً إلى العاملين في مجال إعداد إحصاءات مالية الحكومة لدى وزارات المالية والسلطات النقدية والأجهزة الإحصائية.

وشارك في هذه الدورة 31 متدرباً من العاملين في البنوك المركزية ووزارات المالية في 19 دولة عربية. وقام بالتدريس فيها محاضرون من صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي.

دورة "العمليات النقدية"

نظم المعهد هذه الدورة في مقره خلال الفترة 19-2000/2/24. وهي الثانية في سلسلة الدورات المشتركة مع صندوق النقد الدولي. واستهدفت الدورة توسيع وتعميق مهارات المسؤولين عن تصميم وإدارة السياسة النقدية، وغطت عدداً من الموضوعات الهامة شملت أهداف وصياغة السياسة النقدية، وتصميم الأدوات النقدية والتنبؤ بالسيولة وبرمجتها، وعمليات السوق المفتوحة، بالإضافة إلى دور المتغيرات النقدية في البرمجة النقدية.

وشارك في الدورة 34 متدرباً من الكوادر الرسمية المسؤولة عن تحليل وتصميم وتنفيذ السياسة النقدية في 18 دولة عربية. وقام بالتدريس فيها محاضرون من دائرة شؤون النقد والصرف بصندوق النقد الدولي ومركز دراسات المصارف المركزية ببنك إنجلترا.

دورة "سياسات القطاع الخارجي"

نظم المعهد هذه الدورة بمقره بالتعاون مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة 25/3-2000/4/5. واستهدفت الدورة إطلاع المشاركين فيها على أساليب تصميم وتحليل سياسات القطاع الخارجي وعلى أهم المستجدات في هذا المجال من أجل توسيع وتعميق معارفهم وفهمهم لها. وفي هذا الصدد، ناقشت الدورة إطاراً تحليلياً لاقتصاد مفتوح مع تحديد المتغيرات الرئيسية التي تلعب دوراً أساسياً في وضع القطاع الخارجي. كما شملت الدورة تحليل السياسات الاقتصادية الكلية المتمثلة في السياسات المالية والنقدية وأسعار الصرف والتجارة الخارجية، بالإضافة إلى الدين الخارجي والمنافسة الدولية والاتجار الإلكتروني.

وقد شارك في هذه الدورة 32 متدرباً من 18 دولة عربية. وقام بالتدريس فيها محاضرون من معهد السياسات الاقتصادية بصندوق النقد العربي وبرنامج تمويل التجارة العربية ومعهد صندوق النقد الدولي.

دورة "إدارة السياسة المالية"

نظم المعهد هذه الدورة في إطار البرنامج المشترك للتدريب مع معهد صندوق النقد الدولي خلال الفترة 13 -2000/5/25. تناولت الدورة أساليب رسم وتحليل وإدارة السياسة المالية، بالإضافة إلى أهم المستجدات في هذا المجال.

وقد شارك في الدورة 32 متدرباً من 19 دولة عربية من الموظفين الرسميين العاملين في المالية العامة. وقام بالتدريس فيها محاضرون من معهد السياسات الاقتصادية ومن الدائرة الاقتصادية والفنية بالصندوق ودائرة الشؤون المالية بصندوق النقد الدولي وجامعة جنوب أفريقيا.

دورة "البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية"

نظم المعهد هذه الدورة بالتعاون مع معهد صندوق النقد الدولي خلال الفترة 3-2000/6/15. واستهدفت الدورة إطلاع المشاركين فيها على كيفية اختيار سياسات الاستقرار والإصلاح الهيكلي ضمن إطار برنامج مالي متكامل، وتحليل آثار هذه الخيارات على التوازنات الداخلية والخارجية وعلى أهداف النمو والتشغيل والاستقرار.

وشارك في هذه الدورة 36 متدرباً من 19 دولة عربية. وقام بالتدريس فيها محاضرون من معهد السياسات الاقتصادية بالصندوق ومن معهد صندوق النقد الدولي.

دورة "إحصاءات ميزان المدفوعات"

نظم المعهد هذه الدورة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التدريب الإقليمي المشترك معه وذلك خلال الفترة 9-2000/9/28. واستعرضت هذه الدورة المفاهيم والمكونات الرئيسة لميزان المدفوعات وقواعد القيد والتصنيف، وذلك وفقاً لمنهجية الدليل الجديد لميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي. وغطت الدورة عدداً من الموضوعات منها إطار المفاهيم، والتبويب والعناصر الأساسية لميزان المدفوعات، وهيكل وسمات الحساب الجاري، وسمات الحساب الرأسمالي والمالي، إضافة إلى التعريف بالترابط بين الحسابات الاقتصادية الكلية، ومبادئ البرمجة المالية. كما استعرضت الدورة وناقشت تجارب كل من الأردن ومصر وتونس وسلطنة عُمان وفلسطين وقطر.

وقد شارك في هذه الدورة 34 من العاملين في مجال إعداد موازين المدفوعات من 17 دولة عربية. وقام بالتدريس فيها محاضرون من صندوق النقد العربي ودائرة الإحصاء بصندوق النقد الدولي.

دورة "سياسات إصلاح القطاع المالي"

نظم المعهد هذه الدورة في مقره خلال الفترة 21-2000/10/26. واستهدفت الدورة إطلاع المشاركين فيها على هيكل القطاع المالي ووظائفه وسياسات الإصلاح المالي وكيفية تجنب الأزمات المالية. وفي هذا الصدد، غطت الدورة عدداً من الموضوعات، منها هيكل القطاع المالي ووظائفه، والبيئة الاقتصادية ومفاهيم الإصلاح المالي، ومصادر ومؤشرات الأزمات المالية وتسلسل سياسات الإصلاح، وأسس تقييم الملاءة المصرفية، وتقييم القطاع المالي، ودراسة حالات تطبيقية.

وقد شارك في هذه الدورة 36 متدرباً من 18 دولة عربية. وقام بالتدريس فيها محاضرون من معهد السياسات الاقتصادية ومحاضر من دائرة شؤون النقد والصرف بصندوق النقد الدولي ومحاضر من البنك العربي في بيروت وآخر من الشركة العربية لتقييم الملاءة الائتمانية.

دورة "إدارة المحافظ الاستثمارية"

نظم المعهد هذه الدورة في مقره خلال الفترة 5-2000/11/9 بالتعاون مع مؤسستي ABN-AMRO، وMerrill Lynch. واستهدفت الدورة استعراض الأوضاع السائدة في الأسواق المالية العالمية مع تسليط الضوء على أهم التطورات الحديثة فيها، وإطلاع المشاركين على مختلف الأدوات الاستثمارية وأساليب بناء المحافظ الاستثمارية المكونة أساساً من أدوات الدخل الثابت.

وقد شارك في هذه الدورة 37 متدرباً من الكوادر العليا والمتوسطة المسؤولة عن شؤون الاستثمارات المالية الخارجية في 18 دولة عربية. وقام بالتدريس في الدورة محاضرون من مؤسستي ABN-AMRO وMerrill Lynch ومعهد السياسات الاقتصادية.

حلقة عمل حول "دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي"

نظم المعهد هذه الحلقة في دمشق، خلال الفترة 2-2000/5/5 بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في الجمهورية العربية السورية.

وتناولت الحلقة سبع أوراق عمل أعدها خبراء من صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والانكتاد وغطت المواضيع التالية:

1. التوجهات الإنمائية في مطلع الألفية الثالثة.
2. دور الحكومات في اقتصاد السوق.
3. الإطار الإنمائي الشامل.
4. دور الحكومات في تمويل التنمية في ظل النظام المالي العالمي الجديد.
5. دور الحكومات العربية في رسم السياسات التجارية الكفيلة بتحقيق الأهداف الإنمائية في ظل العولمة ونظام منظمة التجارة العالمية.
6. سياسات التصحيح الاقتصادي والمالي تجارب بلدان عربية.
7. التنمية البشرية في البلدان العربية.

وقد شارك في حلقة العمل سبعة وثلاثون من كبار المسؤولين في كل من سورية والأردن والعراق ومصر ولبنان إضافة إلى تسعة خبراء من المؤسسات الدولية والإقليمية.

ندوة حول "العولمة وإدارة الاقتصادات الوطنية"

نظم المعهد هذه الندوة في أبوظبي خلال الفترة 18-2000/11/19 بالتعاون مع صندوق النقد الدولي. وقد شمل برنامج عمل الندوة التي خصصت لكبار المسؤولين ست أوراق أعدها وقدمها خبراء بارزون عرب وأجانب ناقشت القضايا التالية الحيوية حول العولمة على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي هي:

العولمة والاقتصاد العالمي، العولمة والبلدان النامية، العولمة والتجربة الآسيوية، العولمة وتجربة بلدان أمريكا اللاتينية، العولمة والعالم العربي تجربة مصر، العولمة والعالم العربي تجربة لبنان.

الندوة السنوية المشتركة

استمراراً للتعاون الذي بدأ منذ عدة سنوات بين صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بشأن تنظيم الندوة السنوية المشتركة، وبالتنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فقد نظم الصندوق ندوة عام 2000 في أبوظبي خلال يومي 2-3 أبريل، وتناولت موضوع القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة. وقد ناقشت الندوة خمس أوراق حول الموضوعات التالية:

- توجهات هندسة النظام المالي العالمي وانعكاساتها على الأنظمة المالية العربية، من إعداد صندوق النقد الدولي.
- تحفيز مؤسسات الاستثمار والادخارات التعاقدية في البلدان العربية، من إعداد البنك الدولي.
- متطلبات تطوير القطاع المالي، من إعداد بنك التسويات الدولي.
- تجارب الدول العربية في إصلاح القطاع المالي والمصرفي، من إعداد صندوق النقد العربي.
- أداء القطاع المالي وتطور القطاعات الإنتاجية في الدول العربية، يعدها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

وقام بإعداد وتقديم أوراق الندوة خبراء من صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبنك التسويات الدولية.

التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية

تابع الصندوق خلال عام 2000 جهوده لتطوير وتوثيق روابط التعاون والتنسيق مع منظمات العمل العربي المشترك الأخرى ومع المنظمات الإقليمية والدولية التي تجمعه بها اهتمامات مشتركة، وذلك بالصورة التي تخدم مصالح دوله الأعضاء، وتساعده علي بلوغ أهدافه بالوجه المطلوب. وفيما يلي عرضاً موجزاً لأبرز الأنشطة التي قام بها الصندوق في هذا المجال.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد

يعتبر التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الذي أصبح أحد المراجع الأساسية للتطورات الاقتصادية في الدول العربية، نموذجاً للتعاون المميز والبنّاء بين الصندوق ومؤسسات العمل العربي المشترك الأخرى المشاركة في إعداده وهي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. وفي إطار هذا الجهد المشترك تقوم كل من هذه الجهات الأربع بإعداد الفصول المناطة بها وفق التصور المتفق عليه لتقرير كل عام. وبالإضافة إلى إعداد الفصول المناطة به، يضطلع الصندوق منذ بداية صدور التقرير في عام 1980، بمهام تحرير التقرير وإخراجه وإصداره.

وقد تضمن العمل في إنجاز التقرير الصادر في هذا العام، إرسال الاستبيانات الإحصائية الخاصة بالتقرير إلى الدول الأعضاء للحصول على المعلومات اللازمة لإعداده من مصادرها الوطنية، واستضافة الصندوق لاجتماع تنسيق الإحصاءات المستخدمة في التقرير الذي عقد خلال الفترة 8-10 مايو 2000، وكذلك اجتماع مراجعة ومناقشة المسودات الأولية لفصول التقرير وأجزائه الذي عقد خلال الفترة 18-22 يونيو 2000. وقد شارك في الاجتماعين ممثلو الجهات الأخرى الثلاث المشاركة في إعداد التقرير.

وتتويجاً لتلك الجهود قام الصندوق بتحرير النسخة الأولية محدودة التداول من التقرير وإرسالها إلى الجهات المعنية في الدول العربية لإبداء ملاحظاتها حولها. وفي ضوء تلك الملاحظات قام الصندوق بإعداد وتحرير الصيغة النهائية من التقرير قبل نهاية العام وإرسالها للطباعة والتوزيع.

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

يتولى الصندوق أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. ومن خلال هذا الدور، تابع الصندوق القيام بمسؤولياته في إعداد الدراسات والتقارير التي تتطلبها أعمال المجلس، إلى جانب وثائق الاجتماعات الدورية التي ينظمها الصندوق للمجلس ومكتبه الدائم. كما يتولى الصندوق كذلك منذ عام 1990 تنظيم اجتماعات لجنة الرقابة المصرفية العربية المنبثقة عن المجلس والمكونة من مدراء الرقابة على المصارف في الدول العربية.

وفي هذا الإطار، قام الصندوق بالإعداد لاجتماع المكتب الدائم للمجلس الذي عقد في مقر الصندوق بتاريخ 24 يونيو 2000، كما تولى الإعداد الفني والإداري لاجتماعات الدورة الرابعة والعشرين للمجلس التي عقدت في طرابلس في الجماهيرية العربية الليبية في 9 سبتمبر من العام نفسه. وقدم الصندوق خلال هذه الدورة الصيغة الأولية من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2000، والتقرير الدوري حول "التطورات في السياسات المالية والنقدية في الدول العربية خلال عام 1999"، وذلك بالإضافة إلى الورقة التي أعدها حول "تطوير وإنشاء أسواق إعادة الشراء (الريبو) في الدول العربية".

كذلك ناقشت الدورة تقرير وتوصيات الاجتماع التاسع للجنة الرقابة المصرفية. كما ناقش المجلس القضايا المقترح تضمينها في الخطاب العربي الموحد الذي تم إلقاءه في الاجتماع السنوي لصندوق النقد والبنك الدوليين.

وفي مجال تبادل التجارب والخبرات بين المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ناقش المجلس الدراسة التي قدمها معالي محافظ مصرف ليبيا المركزي حول "السياسة النقدية في ليبيا: الإطار والتوجهات المستقبلية".

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

شارك الصندوق في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الخامسة والستين والسادسة والستين المنعقدة في القاهرة ودمشق خلال الفترة فبراير وسبتمبر 2000، وفي اجتماعات لجنتي المفاوضات التجارية والتنفيذ والمتابعة. ومن أبرز الموضوعات التي ناقشتها لجنة المفاوضات التجارية دراسة الصندوق المتعلقة بالرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل التي أسهمت بالتوصل إلى تحديد منهجية دقيقة لمعالجة هذه الرسوم والضرائب في إطار تطبيق البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. واستعرضت لجنة التنفيذ والمتابعة العقبات التي لا زالت تواجه تطبيق البرنامج التنفيذي

خاصة تلك المتعلقة بالقيود غير الجمركية والاستثناءات الممنوحة للدول الأعضاء ومشاكل تطبيق الرزنامة الزراعية واعتماد شهادات المنشأ والمواصفات الفنية.

وكما جرت العادة، قام الصندوق بعرض الصيغة الأولية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2000، نيابة عن الجهات المساهمة في إعداده، على الدورة السادسة والستين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما قام بعرض قرارات الدورة الرابعة والعشرين لمجلس محافظي البنوك المركزية ورؤساء مؤسسات النقد العربية، إضافة إلى الموضوعات المقترح تضمينها في الخطاب العربي الموحد، والتقرير الدوري عن نشاط الحساب الموحد للمنظمات العربية المختصة الذي يتولى الصندوق إدارته منذ عام 1990 بتكليف من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

منظمات عربية وإقليمية أخرى

حرص الصندوق خلال عام 2000 على المشاركة في اللقاءات الإقليمية المخصصة لبحث قضايا وموضوعات ترتبط بمجالات عمله ومصالح واهتمامات دوله الأعضاء. وفي هذا الصدد، شارك الصندوق في اجتماع لجنة الأسواق المالية الناشئة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية والذي عقد في عمان في نوفمبر 2000. كما شارك في المؤتمر المصرفي للعام 2000 الذي نظمه اتحاد المصارف العربية بالمشاركة مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية في بيروت خلال الشهر نفسه. كذلك، شارك الصندوق في المؤتمر السنوي السادس حول الاستثمار وأسواق رأس المال العربية الذي عقد في بيروت خلال مايو 2000 وحلقة العمل حول دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي التي عقدت في دمشق من الشهر نفسه. وبالإضافة إلى ذلك، شارك الصندوق في المؤتمر الثاني الذي نظمته الانكتاد حول إدارة الدين في أبريل 2000 في سويسرا، وفي المؤتمر العلمي الثالث عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب الذي انعقد في المغرب خلال مارس 2000. كما شارك الصندوق في حلقة العمل التي نظمها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب حول السياسات النقدية والمالية في دمشق خلال أبريل 2000.

المنظمات الدولية

شارك الصندوق في اجتماع مجموعة الخبراء الذي نظمه صندوق النقد الدولي بمقره في واشنطن خلال الفترة 7-2000/2/9، والذي عُني بمراجعة مسودة الدليل الجديد للإحصاءات النقدية، وإقرار الصيغة النهائية للدليل في ضوء التعديلات والتوصيات التي توصل إليها الاجتماع.

التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية

يمثل التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية امتداداً لنشاط الصندوق في مجال تنمية وتشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية، وكذلك للدور الرئيسي الذي لعبه الصندوق في نشأة وقيام البرنامج ومباشرته لمهامه كإحدى مؤسسات العمل العربي المشترك. فالصندوق يساهم بأكثر من نصف رأسمال البرنامج البالغ خمسمائة مليون دولار أمريكي، في حين تقوم مؤسسات التمويل العربية المشتركة والمؤسسات المالية والمصرفية العربية والدولية والمشتركة بالإسهام بالجزء المتبقي من رأس المال. ويتولى مدير عام الصندوق مهام الرئيس التنفيذي رئيس مجلس إدارة البرنامج، كما يشارك أربعة من أعضاء مجلس إدارة الصندوق في مجلس إدارته المكّون من ثمانية أعضاء. وقد تأسس برنامج تمويل التجارة العربية من قبل مجلس المحافظين للصندوق بموجب قراره رقم (4) لسنة 1989 بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عن طريق توفير التمويل اللازم لذلك على شكل خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء.

وبموجب مذكرة التفاهم التي أبرمت بين الصندوق والبرنامج في أبريل 1990 بغرض تنظيم التعاون بينهما، يقوم الصندوق سنوياً بالاتفاق مع البرنامج على تقديم مجموعة من الخدمات المتخصصة التي يحتاجها البرنامج لتسيير أعماله مقابل رسوم متفق عليها. وقد شملت الخدمات التي وفرها الصندوق للبرنامج خلال عام 2000 المجالات الخاصة بالشؤون الفنية والقانونية والإدارية والتدقيق الداخلي وخدمات مكتبة الصندوق، بالإضافة إلى إدارة ومتابعة محافظه الاستثمارية.

ويهدف البرنامج إلى الإسهام في تنمية التجارة العربية وتعزيز القدرة التنافسية للمصدر العربي، من خلال توفير جانب من التمويل اللازم لهذه التجارة والمتعاملين فيها، وكذلك من خلال توفير المعلومات حول أنشطة هذه التجارة والترويج للبضائع والسلع العربية. وترتكز آلية البرنامج على التعامل مع المصدرين والمستوردين في الدول العربية من خلال وكالات وطنية تعينها الدول العربية لذلك الغرض. ويدير البرنامج عملياته من خلال خطوط ائتمان يقدمها إلى الوكالات الوطنية لإعادة تمويل الائتمان الذي تقدمه للصادرات والواردات.

وبالنسبة لأعمال البرنامج عام 2000، فقد تم تعديل النظام الأساسي بحيث يسمح بتمويل الصادرات من السلع العربية إلى جميع دول العالم وذلك تأكيداً لدور البرنامج في دعم المصدر العربي وزيادة قدرته التنافسية تمشياً مع التوجهات الاقتصادية للدول العربية. وفيما يخص نشاط التمويل بالبرنامج فقد تم خلال عام 2000 تسمية 13 وكالة وطنية جديدة ليبلغ بذلك عدد الوكالات الوطنية للبرنامج 120 وكالة في 19

دولة عربية. ويساعد ارتفاع عدد الوكالات الوطنية وانتشارها من توسيع نطاق نشاط البرنامج وتوفير خيار أكبر للمتعاملين في التجارة العربية فيما يتعلق بالوكالات الوطنية التي يرغبون في التعامل من خلالها. ولقد بلغ عدد الاتفاقيات التي أبرمها البرنامج لإعادة تمويل صفقات تجارية بين الدول العربية خلال العام 31 اتفاقية بلغت قيمتها نحو 428 مليون دولار أمريكي. وبذلك يبلغ عدد الاتفاقيات التي أبرمها البرنامج منذ بداية نشاطه 225 اتفاقية بلغت قيمتها الإجمالية نحو 1,754 مليون دولار أمريكي.

كما شهد العام الماضي نشاطاً في مجال ترويج التجارة حيث نظم البرنامج ثلاثة لقاءات للمصدرين والمستوردين العرب، كان اللقاء الأول في قطاع النسيج والمنتجات الجلدية، وتم تنظيمه في الدار البيضاء خلال شهر يونيو 2000. أما اللقاء الثاني فقد تعلقت أعماله بالمنتجات الغذائية، وتم تنظيمه في تونس خلال شهر أكتوبر 2000. وأخيراً، تناول اللقاء الثالث مجال الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، وتم تنظيمه في البحرين خلال شهر نوفمبر 2000. وشارك في كل من هذه اللقاءات ممثلون عن الشركات المعنية في الدول العربية، بالإضافة إلى ممثلين عن مؤسسات التمويل. وقد وفرت هذه اللقاءات الفرص للجهات المشاركة لإجراء لقاءات ثنائية والبحث حول إمكانات التعاون فيما بينها والتعرف على أوضاع الأسواق في دولها ومستوى الطلب والعرض على مختلف منتجات هذه الصناعات في الدول العربية. كما تم التوصل إلى عدد من الصفقات التجارية بين الجهات المشاركة مع قيام الوكالات الوطنية المعنية بدراسة إمكانية تمويلها من خلال تسهيلات البرنامج الائتمانية.

أما فيما يتعلق بخدمات المعلومات التي يوفرها البرنامج للمتعاملين بالتجارة العربية، فقد تم استكمال بناء شبكة معلومات التجارة العربية وتنفيذها على المستوى الإقليمي للدول العربية، حيث تم الربط مع 33 نقطة ارتباط في 19 دولة عربية حتى الآن.

وعلى صعيد موقع البرنامج في الإنترنت على العنوان atfp.org.ae والذي من خلاله تتوفر خدمات المعلومات بشكل آني Online متكامل، يعكف البرنامج باستمرار على تجديد وتطوير موقعه من خلال إضافة خدمات جديدة لمستطلعي الموقع، بما يهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للتاجر العربي على المستوى العالمي.

النشرات والتقارير الدورية والدراسات

واصل الصندوق عام 2000 إصدار النشرات والتقارير والدراسات التي يهدف من ورائها إلى زيادة الوعي بالقضايا الاقتصادية الراهنة وبالتطورات التي تشهدها اقتصادات الدول العربية. وقد شملت النشرات والتقارير الدورية التي أصدرها الصندوق خلال العام ما يلي:

التقرير الاقتصادي العربي الموحد

يشارك الصندوق في إعداد فصول التقرير الاقتصادي العربي الموحد إلى جانب اضطلاعه بمهام تحرير التقرير وإخراجه وإصداره. ولقد شارك الصندوق في التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عام 2000 بإعداد الفصول المتعلقة بالتطورات المالية والنقدية والمصرفية، وتطورات أسواق الأوراق المالية العربية، والتجارة الخارجية، وموازين المدفوعات والدين العام الخارجي ونظم وأسعار الصرف. وبالإضافة إلى ذلك أعد الصندوق فصل المحور بالتقرير عن "القطاع المالي والمصرفي وتحديات المرحلة المقبلة".

النشرة الفصلية لقاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية

يصدر الصندوق هذه النشرة بغرض توفير المعلومات والبيانات الدورية والموثوقة عن أوضاع ونشاط أسواق الأوراق المالية العربية المشاركة بقاعدة أسواق الأوراق المالية العربية لدى الصندوق. وتتطرق النشرة إلى أداء هذه الأسواق وإلى التطورات الاقتصادية والتشريعية والمؤسسية ذات العلاقة بنشاطها. وقد استمر الصندوق خلال عام 2000 بإصدار أربع أعداد فصلية عن هذه النشرة لترتفع بذلك الأعداد التي أصدرها الصندوق لهذه النشرة إلى أربعة وعشرين. تغطي النشرة حالياً نشاط تسعة أسواق عربية مشاركة في القاعدة، وهي أسواق الأوراق المالية في الأردن والبحرين وتونس والسعودية وعُمان والكويت ولبنان ومصر والمغرب.

النشرات الإحصائية

واصل الصندوق خلال عام 2000 إصدار النشرات الإحصائية الدورية التي تتضمن بيانات اقتصادية عن الدول العربية في سلاسل زمنية تتلاءم مع احتياجات الباحثين والمهتمين بمتابعة التطورات في الاقتصادات العربية. وقد جرى إعداد وتبويب تلك الإحصاءات وفق المنهجيات والمفاهيم المتعارف عليها دولياً، وذلك حتى يتسنى أيضاً استخدامها في عقد المقارنات فيما بين الدول وفي إعداد المؤشرات العربية والإقليمية.

وشملت هذه النشرات:

- الحسابات القومية للدول العربية.
- النقد والائتمان في الدول العربية.
- موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية.
- التجارة الخارجية للدول العربية.
- الدول العربية: مؤشرات اقتصادية.

الدراسات

1. أصدر الصندوق كتاباً حول "أثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية". ويتناول هذا الكتاب الذي تم إصداره في منتصف العام أعمال الندوة التي نظمها الصندوق حول هذا الموضوع وشارك فيها نخبة من كبار صانعي القرار ومسؤولي المؤسسات الاقتصادية في الدول العربية. وبجانب الفصل الذي أعده المحرر، يشمل الكتاب الأوراق التي ناقشتها الندوة والتعقيبات التي تم إعدادها من قبل عدد من الخبراء.

2. كما أصدر الصندوق كتاباً حول "القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية". ويتضمن هذا الكتاب الأوراق التي تناولتها حلقة عمل كان الصندوق قد نظمها في أكتوبر 1999 وشارك فيها كبار العاملين في البلدان العربية المسؤولين عن العديد من جوانب الإدارة الاقتصادية في بلدانهم، كما تضمن أيضاً حصيلة المناقشات التي دارت أثناء مداولات الحلقة.

3. كذلك، أعد الصندوق خلال عام 2000 عدداً من الدراسات شملت:

أ. دراسة حول "تجارب بعض الدول العربية في مجال إصلاح القطاع المالي والمصرفي" والتي تم تقديمها في الندوة السنوية المشتركة التي ينظمها الصندوق مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. تناقش الدراسة التطورات الحديثة في مجال تحرير القطاع المالي والمصرفي في هذه الدول مع محاولة إلقاء بعض الضوء على عملية ونتائج جهود الإصلاح فيها.

ب. دراسة حول "نتائج المباحثات التي تمت في مدينة سياتل في إطار منظمة التجارة العالمية والدروس المستفادة منها". تناقش الدراسة قضايا تحرير التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية وتسعى إلى استخلاص الدروس من المؤتمر الوزاري الثالث في مدينة سياتل التي يمكن للدول النامية الاستفادة منها في تعزيز مشاركتها في جولة الألفية الجديدة للمفاوضات التجارية تحت إشراف منظمة التجارة العالمية.

ج. دراسة حول "السياسات المالية والنقدية في الدول العربية" التي قدمت في ندوة في دمشق. تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مراحل تطور السياسات المالية والنقدية في الدول العربية في ضوء التحولات الإيجابية الهامة التي شهدتها خلال عقد التسعينات.

د. دراسة حول "تعبئة رؤوس الأموال الدولية للتنمية الاقتصادية العربية، مع إشارة خاصة إلى دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة" التي قدمت إلى الاجتماع الإقليمي حول تمويل التنمية الذي نظمته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا والمنعقد في بيروت خلال 23-24 نوفمبر 2000.

الوضع المالي الموحد للصندوق

تشتمل البيانات المالية الموحدة على بيانات صندوق النقد العربي (الصندوق)، وبيانات برنامج تمويل التجارة العربية (المؤسسة التابعة)، الذي يمتلك الصندوق فيه ما نسبته 56 في المائة من رأس المال المكتتب به والمدفوع بالكامل كما في 31 ديسمبر 2000 و1999.

وتعكس البيانات المالية الموحدة المركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 2000، ونتائج أعماله والتغيرات في حقوق المساهمين، وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. ويبيّن الملخص أدناه مكونات حقوق المساهمين، ومصادر وتخصيصات الموارد، ونتائج الأعمال للسنة.

المركـــز المالـــــــي

حقوق المساهمين

تمثل حقوق المساهمين المصدر الرئيسي للموارد التي يتم توظيفها في الموجودات المختلفة. وتتكون حقوق المساهمين من حقوق المساهمين في صندوق النقد العربي، وحقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة.

وقد ارتفعت حقوق المساهمين في الصندوق، والتي تشمل رأس المال والاحتياطيات، إلى 708,641 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2000 مقارنة بمبلغ 671,832 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1999، أي بزيادة مقدارها 36,809 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة نمو قدرها 5.5 في المائة.

أما حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة، والتي تمثل حصة المساهمين الآخرين في رأسمال واحتياطيات برنامج تمويل التجارة العربية، فقد بلغت 79,742 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 ديسمبر 2000 بالمقارنة مع 72,519 ألف دينار عربي حسابي كما في نهاية السنة السابقة، أي بزيادة مقدارها 7,223 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 10 في المائة.

ويبين الشكل رقم (6) أدناه التطور في حقوق المساهمين في صندوق النقد العربي، وحقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة لفترة الخمس سنوات (1996-2000):

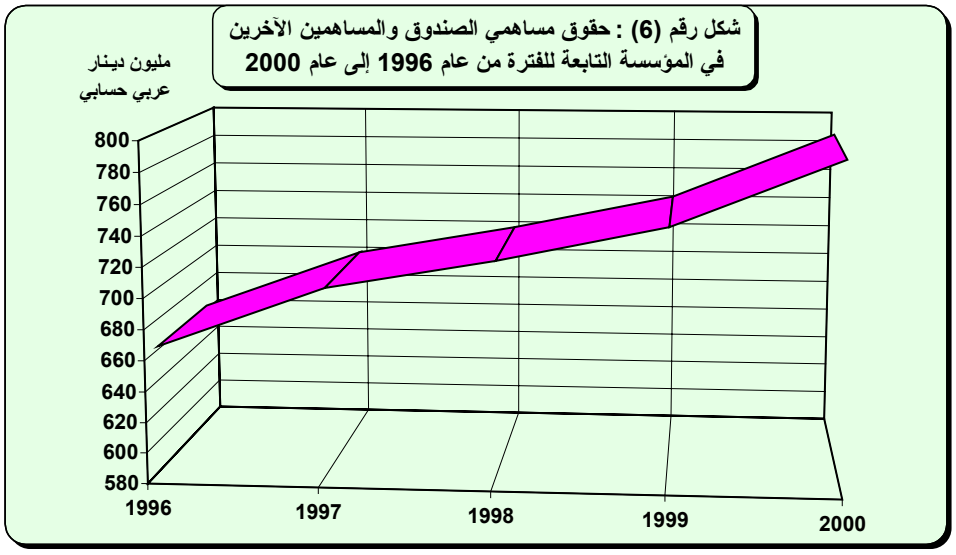

وقد تم توظيف الموارد والمتمثلة بحقوق المساهمين كما يلي:

قروض للدول الأعضاء

بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء كما في 31 ديسمبر 2000، مبلغ 250,459 ألف دينار عربي حسابي، في حين بلغ هذا الرصيد 229,129 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1999، وبزيادة قدرها 21,330 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 9 في المائة.

وقد بلغ التزام الصندوق من القروض، والذي يمثل أرصدة القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء مضافاً إليها أرصدة القروض غير المسحوبة، 276,416 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2000، ويعادل ذلك 87 في المائة من رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، في حين بلغ هذا الالتزام 263,858 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1999، وهو ما نسبته 83 في المائة من رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل.

قدّم الصندوق خلال عام 2000 قروضاً للدول الأعضاء بمبلغ 38,399 ألف دينار عربي حسابي، ليبلغ بذلك المجموع التراكمي للقروض المقدمة للدول الأعضاء 827,589 ألف دينار عربي حسابي حتى نهاية عام 2000، مقارنة بمجموع تراكمي قدره 789,190 ألف دينار عربي حسابي حتى نهاية عام 1999.

المحفظة الاستثمارية الموحدة

تتكون المحفظة الاستثمارية الموحدة من حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك، وحساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي، ومحفظة السندات والأوراق المالية، وودائع لأجل لدى البنوك مطروحاً منها الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية. وقد بلغت قيمة المحفظة الاستثمارية الموحدة 453,703 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2000، بينما بلغت قيمتها 447,224 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1999. ويبين الشكل رقم (7) التالي أرصدة المحفظة الاستثمارية الموحدة في نهاية كل عام للفترة من عام 1996 إلى عام 2000.

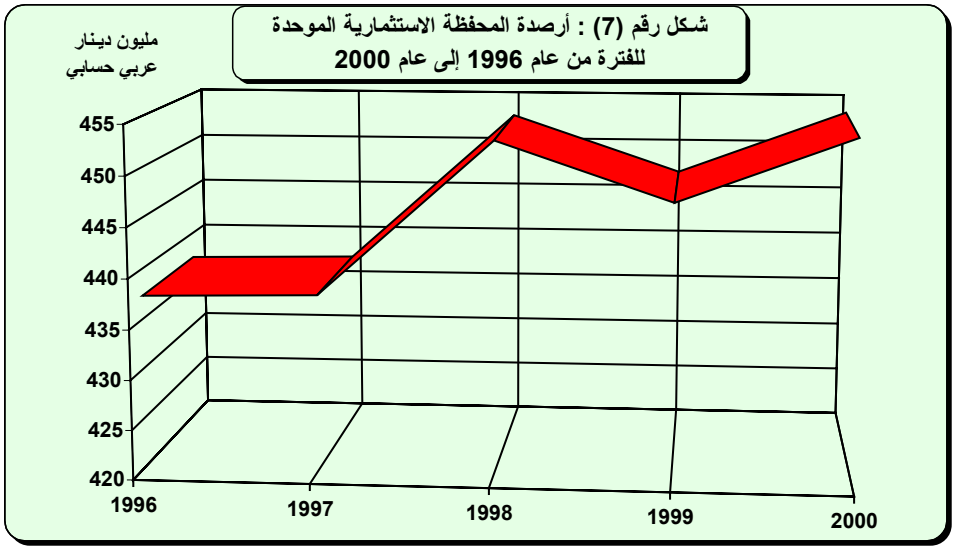

خطوط الائتمان

إن خطوط الائتمان هي نوع خاص من أنواع التمويل يستخدم من قبل البرنامج (المؤسسة التابعة) لتوفير التمويل اللازم للمصدر والمستورد العربي للسلع العربية المنشأ والخدمات المصاحبة لها.

وقد بلغ رصيد خطوط الائتمان كما في 31 ديسمبر 2000 مبلغ 68,668 ألف دينار عربي حسابي، بالمقارنة بمبلغ 52,976 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1999، وبزيادة قدرها 15,692 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 30 في المائة.

موجودات أخرى

بلغ صافي الموجودات الأخرى 15,553 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2000، بينما في نهاية عام 1999 بلغ صافي الموجودات الأخرى ما قيمته 15,022 ألف دينار عربي حسابي. ويشمل صافي الموجودات الأخرى ودائع الصندوق بالعملات الوطنية لدى المصارف المركزية للدول الأعضاء، والموجودات الثابتة، والحسابات المدينة الأخرى بعد طرح أرصدة الحسابات الدائنة.

موارد الصندوق

تتكوَّن موارد الصندوق طبقاً للمادة الحادية عشرة من اتفاقية الصندوق من رأس المال المدفوع والاحتياطيات، والقروض والتسهيلات التي يتم الحصول عليها، وأية موارد أخرى يقرّها مجلس المحافظين، وذلك طبقاً للمادة الحادية عشرة من اتفاقية الصندوق.

ويشكل رأسمال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل والاحتياطيات مصدر التمويل للقروض التي تقدَّم إلى الدول الأعضاء. وتحدد مساهمة الدولة العضو في رأس المال المدفوع مدى وحجم استفادتها من القروض، بالإضافة إلى القوة التصويتية لها.

رأس المال

بلغ إجمالي رأس المال المكتتب به والمقرر دفعه 326,500 ألف دينار عربي حسابي، وبلغ الجزء المدفوع منه 324,090 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2000، منه 318,759 ألف دينار عربي حسابي بعملات قابلة للتحويل، و5,331 ألف دينار عربي حسابي بالعملات الوطنية للدول الأعضاء ومودعة لدى المصارف المركزية لهذه الدول. أما الجزء غير المدفوع والبالغ 2,410 ألف دينار عربي حسابي، فيمثل حصة فلسطين البالغة 2,160 ألف دينار عربي حسابي، التي تم تأجيل المطالبة بها وفقاً لقرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978، وحصة جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية البالغة 250 ألف دينار عربي حسابي.

الاحتياطيات

تشمل الاحتياطيات: الاحتياطي العام، واحتياطي الطوارئ، واحتياطي فروقات تحويل عملة البيانات المالية للمؤسسة التابعة، واحتياطي فروقات إعادة تقييم السندات والأوراق المالية المتاحة للبيع. وقد بلغت الاحتياطيات ما مجموعه 384,551 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2000، بالمقارنة مع

347,742 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1999، وبزيادة قدرها 36,809 ألف دينار عربي حسابي وبمعدل نمو قدره 11 في المائة.

وقد بلغ رصيد الاحتياطي العام 298,472 ألف دينار عربي حسابي، أو ما نسبته 94 في المائة من رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل في نهاية عام 2000، بينما بلغ هذا الاحتياطي في نهاية عام 1999 ما قيمته 275,973 ألف دينار عربي حسابي، أو ما نسبته 87 في المائة من رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل.

بموجب قراري مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 ورقم (4) لسنة 2000، يتم تحويل مبلغ 5,000 ألف دينار عربي حسابي أو 10 في المائة من صافي الدخل سنوياً أيهما أكبر إلى احتياطي الطوارئ. ويستخدم هذا الاحتياطي لمقابلة أي خسائر غير متوقعة مستقبلاً. وقد بلغ رصيد احتياطي الطوارئ 85,000 ألف دينار عربي حسابي، أو ما نسبته 27 في المائة من رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل في نهاية عام 2000، بينما كان رصيده في نهاية عام 1999 يبلغ 80,000 ألف دينار عربي حسابي، أو ما نسبته 25 في المائة من رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل.

خلال عام 2000 قام الصندوق بتضمين قيمة الاستثمار في المؤسسة التابعة في شريحة الدولار الأمريكي ضمن موجودات الصندوق بالعملات الأجنبية المتوافقة مع سلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة. وبالتالي أصبحت الفروقات الناتجة عن تحويل عملة البيانات المالية للمؤسسة التابعة تغطى بالفروقات المقابلة الناتجة عن تحويل عملات الجزء المتبقي من موجودات الصندوق. وعليه، فقد تم تغطية كامل رصيد احتياطي فروقات تحويل البيانات المالية للمؤسسة التابعة البالغ 3,337 ألف دينار عربي حسابي كما في نهاية عام 1999 من فروقات تحويل عملات الجزء المتبقي من موجودات الصندوق.

أما احتياطي فروقات إعادة تقييم السندات والأوراق المالية المتاحة للبيع، نتيجة لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) خلال عام 1999، فقد بلغ رصيداً دائناً قدره 1,079 ألف دينار عربي في نهاية عام 2000، بينما سجل في نهاية عام 1999 رصيداً مديناً قدره 4,894 ألف دينار عربي حسابي، وبذلك بلغ التحسن في هذه الفروقات 5,973 ألف دينار عربي حسابي.

ويوضح الشكل رقم (8) التالي تطور رأس المال المدفوع والاحتياطيات منذ إنشاء الصندوق وحتى 31 ديسمبر 2000.

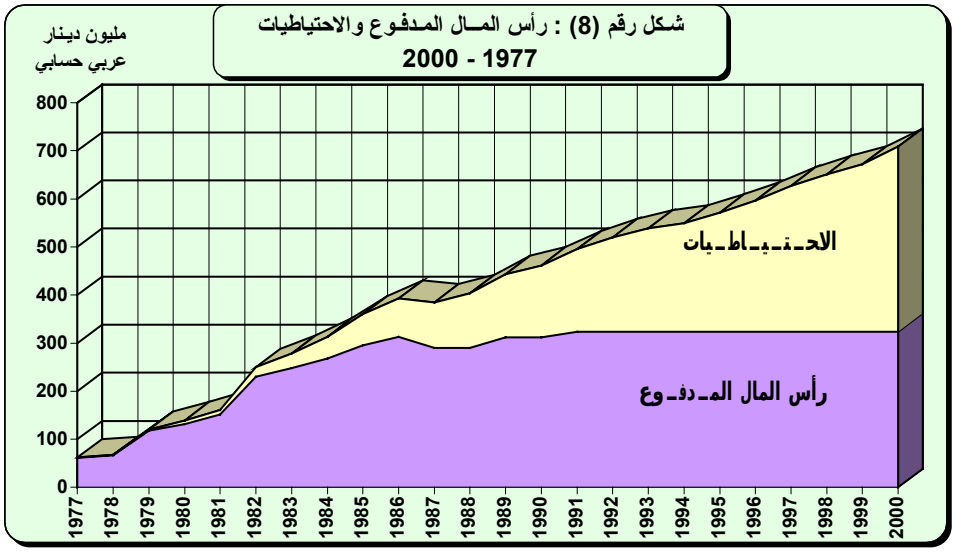

نتائج أعمال السنة

الدخل

بلغ إجمالي الدخل الموحد للصندوق والمؤسسة التابعة، والذي يتكون من فوائد ورسوم على القروض، وفوائد ورسوم على خطوط الائتمان، وإيرادات الاستثمارات، وإيرادات فوائد على الودائع، وإيرادات أخرى، مطروحاً منهم الفوائد على الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية، مبلغ 33,942 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2000، مقارنة بمبلغ 30,544 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة، وبزيادة قدرها 3,398 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 11 في المائة.

الإنفاق

بلغ إجمالي الإنفاق الموحد 3,664 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2000، مقارنة بمبلغ 3,471 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة، وبزيادة قدرها 193 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 6 في المائة.

فروقات تحويل العملة

وتتمثل بالفروقات الناتجة عن تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المسجلة بالعملات الأجنبية إلى وحدات حقوق السحب الخاصة طبقاً لأسعار التحويل السائدة في تاريخ البيانات المالية. وقد سجلت فروقات تحويل العملة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2000 ربحاً قدره 1,681 ألف دينار عربي حسابي بالمقارنة مع خسارة قدرها 103 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة. ويعود ذلك إلى الربح الذي تم تحقيقه خلال عملية التحوط لإدراج مساهمة الصندوق في المؤسسة التابعة ضمن شريحة الدولار الأمريكي لموجودات الصندوق وذلك بهدف حمايتها من تقلبات أسعار الصرف.

صافـي الدخـل

بلغ صافي الدخل الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2000، مبلغ 27,499 ألف دينار عربي حسابي في حين بلغ 23,123 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة، أي بزيادة قدرها 4,376 ألف دينار عربي حسابي، وبنسبة 19 في المائة.

تقرير مراقبي الحسابات

صندوق النقد العربي

البيانات المالية الموحدَة

31 كانون الأول (ديسمبر) 2000

البيانات المالية الموحدّة

المحتويات	*صفحة*
تقرير مدققي الحسابات المستقلين	1
الميزانية العمومية الموحّدة	2
بيان الدخل الموحّد	3
بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحّد	4
بيان التدفقات النقدية الموحّد	5
إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة	16 - 6

KPMG

التدقيق والمحاسبة

ص. ب. : ٧٦١٣
أبوظبي
الامارات العربية المتحدة

برج الصقر، طابق ١٦
شارع النصر
أبوظبي
الامارات العربية المتحدة

تليفون : ٣٤٤٣٣١٨ (٢) ٩٧١+
فاكس : ٣٣٧٦١٢ (٢) ٩٧١+
تلكس : KPMGDB EM ٤٥٨٧٨
بريد الكتروني : kpmgaudh@emirates.net.ae

إلى أصحاب المعالي أعضاء مجلس المحافظين
صندوق النقد العربي
أبـوظبـي

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحّدة المرفقة على الصفحات من ٢ إلى ١٦ لصندوق النقد العربي ("الصندوق") ومؤسسته التابعة برنامج تمويل التجارة العربية ("المؤسسة التابعة") ، للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٠.

مسؤولية كل من إدارة الصندوق ومدققي الحسابات

تقع مسؤولية هذه البيانات المالية الموحّدة على عاتق إدارة الصندوق ، وإن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية الموحّدة بناءً على أعمال التدقيق التي قمنا بها.

أساس الرأي

قمنا بتدقيقنا وفقا للمعايير الدولية للتدقيق الصادرة عن اتحاد المحاسبين الدولي. وتقتضي تلك المعايير أن نخطط وننفذ تدقيقنا بحيث نحصل على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من الأخطاء المادية. وتتضمن أعمال التدقيق إجراء فحص، على أساس اختباري ، للأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات المدرجة في البيانات المالية ، كما تتضمن أعمال التدقيق تقييما للمبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات الهامة التي قامت بها الإدارة بالإضافة إلى تقييم عرض البيانات المالية بصورة عامة. هذا ونعتقد بأن تدقيقنا قد زودنا بأساس معقول لإبداء رأينا.

الـرأي

برأينا أن البيانات المالية الموحّدة ، تعبر بصورة عادلة ، من كافة النواحي المادية ، عن المركز المالي للصندوق والمؤسسة التابعة كما في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٠ وكذلك نتائج عملياتهما والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا لمعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية.

أمور أخرى

ونؤكد أيضا انه في رأينا ان الصندوق يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة ، وأن البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في تلك السجلات ، وأن إجمالي المصروفات الإدارية للسنة يتوافق مع أحكام القواعد المالية المعمول بها في الصندوق والحدود المرسومة لها في الميزانية الإدارية. لقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا. وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة مخالفات لاتفاقية الصندوق على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط الصندوق أو مركزه المالي .

٢٠٠١/٣/١٣

كي بي ام جي عضو في
كي بي ام جي الدولية المسجلة في سويسرا

الميزانية العمومية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2000

	إيضاح	2000 ألف دينار عربي حسابي	1999 ألف دينار عربي حسابي
الموجودات			
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك		**4,387**	8,980
حساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي		**1,657**	2,877
ودائع لأجل لدى البنوك		**216,985**	226,471
محفظة السندات والأوراق المالية	*4*	**377,668**	313,559
ودائع لدى البنوك المركزية	*5*	**5,331**	5,331
خطوط الائتمان	*6*	**68,668**	52,976
قروض للدول الأعضاء	*7*	**250,459**	229,129
فوائد مستحقة وحسابات مدينة أخرى	*8*	**145,744**	133,904
موجودا ت ثابتة		**148**	261
إجمالي الموجودات		**1,071,047**	973,488
حقوق المساهمين والمطلوبـات			
حقوق المساهمين			
رأس المال المصرح به		**600,000**	600,000
رأس المال المدفوع	*9*	**324,090**	324,090
الاحتياطيات	*10*	**384,551**	347,742
إجمالي حقوق المساهمين		**708,641**	671,832
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		**79,742**	72,519
المطلوبات			
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية	*11*	**146,994**	104,663
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	*12*	**135,670**	124,474
إجمالي المطلوبات		**282,664**	229,137
إجمالي حقوق المساهمين والمطلوبات		**1,071,047**	973,488

د. جاسـم المناعـي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة

تمت الموافقة على هذه البيانات المالية الموحّدة من قبل مجلس المديرين التنفيذيين بتاريخ 13 مارس 2001.

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 19 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحّدة.

إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

بيان الدخل الموحّد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2000

	ايضاح	**2000** **ألف دينار عربي حسابي**	1999 ألف دينار عربي حسابي
الدخل			
فوائد ورسوم على قروض الدول الأعضاء		**7,428**	7,475
فوائد ورسوم على خطوط الائتمان		**3,132**	2,991
إيرادات الاستثمارات	*13*	**17,270**	13,748
إيرادات فوائد على الودائع		**12,306**	9,574
إيرادات أخرى		**364**	328
		40,500	34,116
الفوائد على الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية		**(6,558)**	(3,572)
		33,942	30,544
المصروفات			
مصروفات إدارية وعمومية	*14*	**3,171**	3,111
مصروفات معونة فنية		**413**	289
استهلاك الموجودات الثابتة		**80**	71
إجمالي المصروفات الإدارية		**3,664**	3,471
صافي الدخل قبل فروقات تحويل العملة وحقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		**30,278**	27,073
فروقات تحويل عملة	*2 (أ)-1*	**1,681**	(103)
صافي الدخل قبل حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		**31,959**	26,970
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		**(4,460)**	(3,847)
صافي الدخل للسنة		**27,499**	23,123

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 19 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحّدة.

إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحَّد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2000

	رأس المال المدفوع	احتياطي عام	احتياطي طوارئ	احتياطي فروقات تحويل عملة	احتياطي فروقات إعادة تقييم السندات والأوراق المالية	المجموع
	ألف دينار عربي حسابي	ألف دينار عربي حسابي	ألف دينار عربي حسابي	ألف دينار عربي حسابي	ألف دينار عربي حسابي	ألف دينار عربي حسابي
الرصيد في 1 يناير 1999	324,090	257,850	75,000	(5,725)	-	651,215
صافي أرباح غير محققة نتيجة لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 39 (إيضاح 3)	-	-	-	-	4,232	4,232
صافي الدخل لسنة 1999	-	23,123	-	-	-	23,123
فروقات تحويل عملة البيانات المالية للمؤسسة التابعة	-	-	-	2,388	-	2,388
المحول إلى احتياطي الطوارئ	-	(5,000)	5,000	-	-	-
صافي الخسارة غير المحققة نتيجة لإعادة تقييم السندات والأوراق المالية المتاحة للبيع بعد استبعاد ما يخص المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	-	-	-	-	(9,126)	(9,126)
الرصيد في 31 ديسمبر 1999	324,090	275,973	80,000	(3,337)	(4,894)	671,832
الرصيد في 1 يناير 2000	324,090	275,973	80,000	(3,337)	(4,894)	671,832
صافي الدخل لسنة 2000	-	27,499	-	-	-	27,499
فروقات تحويل عملة البيانات المالية للمؤسسة التابعة صافية من فروقات التغطية (إيضاح 2(هـ)(2))	-	-	-	3,337	-	3,337
المحول إلى احتياطي الطوارئ	-	(5,000)	5,000	-	-	-
صافي الربح غير المحقق نتيجة لإعادة تقييم السندات والأوراق المالية المتاحة للبيع بعد استبعاد ما يخص المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	-	-	-	-	5,973	5,973
الرصيد في 31 ديسمبر 2000	**324,090**	**298,472**	**85,000**	**-**	**1,079**	**708,641**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 19 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحَّدة.

إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

بيان التدفقات النقدية الموحّد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2000

	ايضاح	2000 ألف دينار عربي حسابي	1999 ألف دينار عربي حسابي
أنشطة العمليات			
صافي الدخل للسنة		**27,499**	23,123
معدلاً بما يلي :			
استهلاك الموجودات الثابتة		**80**	71
التغير في حقوق المساهمين الأخرين في المؤسسة التابعة		**9,375**	4,854
الدخل من العمليات قبل التغير في الموجودات والمطلوبات المستخدمة في العمليات		**36,954**	28,048
التغير في الموجودات والمطلوبات المستخدمة في العمليات:			
سحوبات القروض		**(47,171)**	(48,775)
تسديدات القروض		**25,841**	18,960
(الزيادة) النقص في خطوط الائتمان		**(15,692)**	4,999
الزيادة في الحسابات الدائنة والمطلوبات الأخرى		**11,196**	7,290
الزيادة في الفوائد المستحقة والحسابات المدينة الأخرى		**(11,840)**	(11,061)
النقص (الزيادة) في الودائع لأجل أكثر من ستة أشهر من تاريخ الميزانية العمومية		**3,555**	(89)
الزيادة في الودائع من المؤسسات النقدية والمالية		**42,331**	45,709
صافي النقد من أنشطة العمليات		**45,174**	45,081
أنشطة الاستثمار			
التغير في تكاليف الموجودات الثابتة		**33**	(177)
الزيادة في السندات والأوراق المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها ، والقروض المشتركة		**(34,843)**	(65,616)
(الزيادة) النقص في السندات والأوراق المالية المتاحة للبيع			
صافي من الأرباح والخسائر غير المحققة المحولة إلى حقوق المساهمين		**(23,293)**	1,015
النقص في فروقات تحويل عملة البيانات المالية للمؤسسة التابعة		**3,337**	2,388
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار		**(54,766)**	(62,390)
أنشطة التمويل			
توزيعات أرباح مدفوعة للمساهمين الأخرين في المؤسسة التابعة		**(2,152)**	(2,669)
صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل		**(2,152)**	(2,669)
صافي النقص في النقد والبنود المعادلة للنقد		**(11,744)**	(19,978)
النقد والبنود المعادلة للنقد في بداية السنة		**234,773**	254,751
النقد والبنود المعادلة للنقد في نهاية السنة	*16*	**223,029**	234,773

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 19 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحّدة.

إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2000

1 نشـاط الصنـدوق

أنشئ صندوق النقد العربي ("الصندوق") بموجب الاتفاقية المبرمة في 27 نيسان (إبريل) 1976 من قبل 21 دولة عربية ("الدول الأعضاء") رغبة منها في إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية وتنمية المبادلات التجارية فيما بينها . ويقوم الصندوق بصورة رئيسية بتقديم قروض للدول الأعضاء من اجل تصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها . ان مقر الصندوق كائن في مدينة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وعنوانه هو ص ب 2818، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

2 السياسات المحاسبية الهامة

بيان الالتزام

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية ، والتفسيرات الصادرة عن لجنة التفسيرات التابعة للجنة معايير المحاسبة الدولية. وقد اختار الصندوق وبرنامج تمويل التجارة العربية ("المؤسسة التابعة") التطبيق المبكر لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) "الأدوات المالية: التحقق والقياس" وذلك وفقاً لما سمح به المعيار (أنظر إيضاح رقم 3).

أ) أسس الإعداد

بمقتضى إتفاقية الصندوق أعدت البيانات المالية الموحّدة بالدينار العربي الحسابي، ووفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية ، فيما عدا تقييم العقود الآجلة للعملات الأجنبية ومحفظة السندات والأوراق المالية المتاحة للبيع والتي تقيم وفقاً لسعر السوق كما هو مبين في الإيضاحين 2(ج)3 و 2(هـ)1 أدناه. ويعادل الدينار العربي الحسابي ثلاث من وحدات حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي.

لقد تم اتباع السياسات المحاسبية بشكل متسق للتعامل مع البنود الهامة فيما يتعلق بهذه البيانات المالية الموحّدة ، وهي متوافقة مع السياسات المحاسبية التي تم اتباعها في السنة السابقة.

ب) أسس توحيد البيانات المالية

تضم البيانات المالية الموحدة البيانات المالية لصندوق النقد العربي ("الصندوق") والبيانات المالية لبرنامج تمويل التجارة العربية ("المؤسسة التابعة") الذي يمتلك الصندوق فيه ما يقارب نسبة 56% من رأس المال المكتتب به والمدفوع بالكامل كما في 31 ديسمبر 2000 و 1999. تم تأسيس المؤسسة التابعة من قبل مجلس المحافظين لصندوق النقد العربي بموجب القرار رقم (4) لسنة 1989 بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عن طريق توفير التمويل اللازم لذلك على شكل خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء . وتتخذ المؤسسة التابعة من مدينة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة مقراً لها .

لقد تم استبعاد جميع المعاملات الجوهرية التي تمت بين الصندوق والمؤسسة التابعة والأرصدة المتعلقة بها عند إعداد البيانات المالية الموحدة.

ج) الأدوات المالية: التحقق والقياس

فيما يلي السياسات التي تم تطبيقها فيما يتعلق بتعريف الأدوات المالية وتحققها وقياسها:

(1) التحقق الابتدائي

تقيم جميع الأدوات المالية أساسا بالتكلفة التي تمثل القيمة العادلة لما تم دفعه مضافا إليها التكاليف الأخرى المرتبطة باقتناء تلك الأدوات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة (تتمة)
31 كانون الأول (ديسمبر) 2000

2) السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ج) الأدوات المالية: التحقق والقياس (تتمة)

(2) السندات والأوراق المالية المحتفظ بها حتى تاريخ إستحقاقها

وتشمل السندات والأوراق المالية المشتراة بقصد الاحتفاظ بها حتى تاريخ إستحقاقها، وتقيم بالتكلفة المعدلة بإطفاء العلاوة أو الخصم. وتحتسب التكلفة المعدلة بالإطفاء بالأخذ في الاعتبار أية علاوة أو خصم عند اقتناء السندات والأوراق المالية وإطفاء تلك العلاوة أو الخصم على مدى الفترة حتى الاستحقاق. وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التخلص من السندات والأوراق المالية المشتراة بقصد الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، أو الناتجة عن انخفاض دائم في قيمتها، أو الناتجة عن الإطفاء العادي للعلاوة أو الخصم، في بيان الدخل.

(3) السندات والأوراق المالية المتاحة للبيع

وتشمل السندات والأوراق المالية غير تلك المشتراة لغرض التداول أو بقصد الاحتفاظ بها حتى تاريخ إستحقاقها، ولا تشمل قروض أو ذمم مدينة منشؤها الصندوق أو المؤسسة التابعة.

تقيم السندات والأوراق المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة كما في تاريخ الميزانية العمومية، وتدرج فروقات التقييم في حساب فروقات إعادة تقييم السندات والأوراق المالية المتاحة للبيع ضمن حقوق المساهمين حتى يتم بيع هذه الاستثمارات أو تحصيل قيمتها أو حدوث انخفاض دائم في قيمتها، حينئذ تدرج الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي سبق إدراجها ضمن حقوق المساهمين في بيان الدخل.

يتم تحديد القيمة العادلة للسندات والأوراق المالية المتاحة للبيع وفقا لأسعار السوق المعلنة في حالة توفرها ، أو وفقا للأسعار المتداولة بين المتعاملين في الأسواق المالية أو بإستخدام طرق التسعير المتوفرة من خلال الجهات المتخصصة في تقديم خدمات المعلومات المالية والأسعار.

(4) القروض والأرصدة المدينة

تقيم القروض للدول الأعضاء الممنوحة من قبل الصندوق وخطوط الائتمان الممنوحة من قبل المؤسسة التابعة بالتكلفة.

(5) باستثناء الفوائد المعلقة الوارد تفاصيلها بالإيضاحين 8 و 12، فإن الموجودات والمطلوبات المالية التي لم يرد ذكرها في الفقرات (2) إلى (4) أعلاه، هي أدوات محتفظ بها لغرض التداول، وتقيم بالقيمة العادلة.

(6) تقيد مشتريات السندات والأوراق المالية على أساس تاريخ إجراء التعامل، بينما تقيد مبيعات السندات والأوراق المالية على أساس تاريخ السداد الفعلي.

د) إنخفاض قيمة الموجودات المالية

يتم إجراء تقييم دوري في تاريخ الميزانية العمومية لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث انخفاض دائم في قيمة أحد الموجودات المالية. وفي حال حدوث انخفاض دائم ، يتم تقدير القيمة المتوقع تحصيلها من تلك الموجودات المالية، واحتساب الخسارة الناتجة عن الانخفاض في القيمة على أساس الفرق ما بين القيمة المتوقع تحصيلها والقيمة المدرجة بها كما يلي:

- بالنسبة للموجودات المالية المقومة على أساس التكلفة، يتم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الموجودات إلى القيمة المتوقع تحصيلها إما مباشرة أو من خلال تكوين حساب مخصص، ويتم إدراج مبلغ الخسارة ضمن بيان الدخل للفترة.
- بالنسبة للموجودات المالية التي تم تقييمها بالقيمة العادلة، وكانت الخسارة قد أدرجت في السابق ضمن حقوق المساهمين (أي أن القيمة المتوقع تحصيلها كانت اقل من التكلفة الأصلية)، وأصبح هنالك دليل موضوعي على حدوث انخفاض دائم في قيمة تلك الموجودات، ففي هذه الحالة يتم تحويل صافي الخسارة المتراكمة ضمن حقوق المساهمين وإدراجها في بيان الدخل للفترة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة (تتمة)
31 كانون الاول (ديسمبر) 2000

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

هـ) العملات الأجنبية

(1) المعاملات بالعملات الأجنبية

تسجل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية وفقاً لاسعار الصرف السائدة في وقت إجراء المعاملات. وتحول أرصدة الموجودات (باستثناء الموجودات الثابتة) والمطلوبات المسجلة بالعملات الأجنبية في تاريخ الميزانية العمومية إلى وحدات حقوق السحب الخاصة طبقاً لاسعار الصرف الصادرة عن صندوق النقد الدولي لذلك التاريخ. ويتم تقييم العقود الآجلة للعملات الأجنبية بأسعار السوق في تاريخ الميزانية العمومية والتي تتوافق مع تواريخ استحقاقاتها ، وتدرج صافي الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عمليات التحويل في بيان الدخل.

تسجل الموجودات الثابتة بأسعار الصرف السائدة عند شراءها .

(2) البيانات المالية للمؤسسة التابعة

تدرج فروقات التحويل الناتجة عن توحيد البيانات المالية للمؤسسة التابعة (والمعدة بالدولار الأمريكي) كما في تاريخ الميزانية العمومية كبند مستقل ضمن حقوق المساهمين.

يحتفظ الصندوق بموجوداته بعملات مختلفة قابلة للتحويل وبشكل متوافق مع أوزان سلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة. وقد قام الصندوق خلال العام بتضمين قيمة الاستثمار في المؤسسة التابعة في شريحة الدولار الأمريكي ضمن موجودات الصندوق بالعملات الأجنبية المتوافقة مع سلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة. وبالتالي ، أصبحت الفروقات الناتجة عن تحويل عملة البيانات المالية للمؤسسة التابعة تغطى بالفروقات المقابلة الناتجة عن تحويل عملات الجزء المتبقي من موجودات الصندوق.

(3) الأدوات المالية المشتقة

يستعمل كل من الصندوق والمؤسسة التابعة أدوات مالية مشتقة ، وعقود مبادلات عملات ، وعقود صرف آجلة لإدارة مخاطر العملات الأجنبية. ولا يقوم الصندوق أو المؤسسة التابعة بالاحتفاظ أو بإصدار أدوات مالية مشتقة بهدف المتاجرة.

و) استهلاك الموجودات الثابتة

تستهلك تكلفة الموجودات الثابتة على أقساط سنوية متساوية على مدى أعمارها الاقتصادية المتوقعة.

ز) التزامات التقاعد ومكافآت نهاية الخدمة

يتم احتساب صافي التزامات الصندوق الناشئ عن نظام تقاعد العاملين المحدد المنافع للمستفيدين عن طريق تقدير مبلغ المكافآت المستقبلية المستحقة للمستفيدين نظير الخدمات عن الفترات الحالية والسابقة. ويقوم خبير اكتواري ، مرة كل ثلاث سنوات ، بتقييم القيمة الحالية للالتزامات ومقارنتها مع موجودات صندوق التقاعد.

تدرج موجودات نظام تقاعد العاملين والدخل الناتج عنها والالتزامات المترتبة عليها في بيانات مستقلة عن البيانات المالية الموحّدة.

وبالنسبة للموظفين غير المشمولين بنظام التقاعد يتم احتساب مكافآت نهاية الخدمة لهم وفقاً للأنظمة المطبقة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة (تتمة)
31 كانون الاول (ديسمبر) 2000

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ج) احتساب الإيرادات

يتم احتساب الفوائد المستحقة القبض والفوائد المستحقة الدفع على أساس المبلغ وسعر الفائدة تناسبا مع الفترة الزمنية المتعلقة بهما . وتعلق الفوائد على القروض للدول الأعضاء المتأخرة بالدفع لاكثر من سنة والفوائد التأخيرية المحتسبة على متأخرات أقساط القروض وفوائدها وتسجل في حساب الإيرادات عند تحصيلها .

ط) النقد والبنود المعادلة للنقد

لأغراض العرض في بيان التدفقات النقدية يمثل بند النقد والبنود المعادلة للنقد ، الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك ، وحساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي ، والودائع لأجل لدى البنوك التي تستحق خلال ستة اشهر من تاريخ الميزانية العمومية .

ي) حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة

يمثل بند حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة حصة أولئك المساهمين في صافي موجودات المؤسسة التابعة في تاريخ الميزانية العمومية.

3 تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39)

اعتباراً من 1 كانون الثاني (يناير) 1999 قام الصندوق والمؤسسة التابعة بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) "الأدوات المالية: التحقق والقياس". ويتطلب هذا المعيار تقييم السندات والأوراق المالية (غير تلك المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها و يتوفر لدى الصندوق والمؤسسة التابعة النية والمقدرة على الاحتفاظ بها حتى استحقاقها) بالقيمة العادلة.

قبل تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، كانت السندات و الأوراق المالية للتداول تقيم بإجمالي التكلفة أو سعر السوق أيهما أقل، بينما كانت السندات و الأوراق المالية المشتراة بقصد الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق تقيم بالتكلفة معدلة باطفاء العلاوة أو الخصم، الذي يتم احتسابه على أساس القسط الثابت من تاريخ الشراء حتى تاريخ الاستحقاق، مع أخذ مخصص لأي انخفاض دائم في القيمة.

اعتباراً من 1 كانون الثاني (يناير) 1999 تم إعادة تصنيف السندات والأوراق المالية التي كانت في السابق للتداول إلى سندات وأوراق مالية متاحة للبيع. ووفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، تم إعادة تقييم السندات والأوراق المالية كما في ذلك التاريخ وإظهار فروق التقييم ضمن بيان التغيرات في حقوق المساهمين. تدرج فروقات إعادة تقييم السندات والأوراق المالية المتاحة للبيع كبند مستقل ضمن حقوق المساهمين، ولا تدرج في بيان الدخل و الإنفاق إلا عند تحققها.

إن السندات والأوراق المالية التي كانت في السنوات السابقة مصنفة كسندات وأوراق مالية للتداول، تستوفي شروط تصنيفها كمتاحة للبيع وفقا لمعيار المحاسبة الدولية رقم (39)، وذلك استنادا إلى طبيعة هذه السندات والأوراق المالية وقصد الصندوق والمؤسسة التابعة من التعامل فيها.

4 محفظة السندات والاوراق المالية

بلغت القيمة الدفترية للسندات والأوراق المالية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) ما يلي:

	2000 ألف دينار عربي حسابي	1999 ألف دينار عربي حسابي
سندات وأوراق مالية متاحة للبيع (بالقيمة العادلة)	**246,806**	217,540
سندات وأوراق مالية محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها (بالتكلفة)	**129,827**	94,111
قروض مشتركة (بالتكلفة)	**1,035**	1,908
	130,862	96,019
مجموع محفظة السندات والأوراق المالية	**377,668**	313,559

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة (تتمة)
31 كانون الاول (ديسمبر) 2000

4 محفظة السندات والأوراق المالية (تتمة)

(أ) بلغت القيمة السوقية للسندات والأوراق المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها 129,761 ألف دينار عربي حسابي *(1999: 93,894 ألف دينار عربي حسابي)*.

(ب) تمثل محفظة السندات والأوراق المالية أدوات ذات تقييم إئتماني عال صادرة عن حكومات أو منظمات دولية أو مؤسسات أو بنوك.

5 ودائع لدى البنوك المركزية

تمثل هذه الودائع المبالغ التي دفعتها الدول الأعضاء كحصتها من رأس المال بالعملات الوطنية وهي مودعة لدى البنوك المركزية لهذه الدول تنفيذا للمادة الرابعة عشرة من إتفاقية الصندوق.

6 خطوط الإئتمان

يمثل هذا البند خطوط إئتمان ممنوحة من قبل المؤسسة التابعة بهدف تمويل وتشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية.

	2000 ألف دينار عربي حسابي	1999 ألف دينار عربي حسابي
الرصيد في 1 يناير	**52,976**	57,975
سحوبات خلال السنة	**85,071**	66,423
	138,047	124,398
تسديدات	**(72,209)**	(72,922)
فروقات تحويل العملة	**2,830**	1,500
الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر)	**68,668**	52,976

وقد بلغت الأرصدة غير المسحوبة لخطوط الائتمان المتعاقد عليها والسارية كما في 31 ديسمبر 2000 ما قيمته 63 ألف دينار عربي حسابي *(1999: 937 ألف دينار عربي حسابي)*.

7 قروض للدول الأعضاء

	2000 ألف دينار عربي حسابي	1999 ألف دينار عربي حسابي
الرصيد في 1 يناير	**229,129**	199,314
سحوبات خلال السنة	**47,171**	48,775
	276,300	248,089
تسديدات خلال السنة	**(25,841)**	(18,960)
الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر)	**250,459**	229,129

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة (تتمة)
31 كانون الاول (ديسمبر) 2000

7 قروض للدول الأعضاء (تتمة)

تتضمن القروض للدول الأعضاء قروض مستحقة وغير مستلمة كما في تاريخ الميزانية العمومية تبلغ 94,874 ألف دينار عربي حسابي *(1999: 94,874 ألف دينار عربي حسابي)* ، وفي هذا الصدد تم إصدار قرار مجلس المحافظين رقم (6) لسنة 1995 بتمديد تعليق عضوية الدول المعنية لحين تمكنها من التوصل إلى اتفاق مع الصندوق لحل مشكلة المتأخرات .

وقد بلغت الأرصدة غير المسحوبة للقروض المتعاقد عليها والسارية كما في 31 ديسمبر 2000 ما قيمته 25,957 ألف دينار عربي حسابي *(1999: 34,729 ألف دينار عربي حسابي)*.

8 فوائد مستحقة وحسابات مدينة أخرى

يتضمن هذا البند رصيد فوائد مستحقة وغير مستلمة على القروض للدول الأعضاء لم تسجل في حساب الإيرادات تبلغ 120,385 ألف دينار عربي حسابي *(1999 : 111,397 ألف دينار عربي حسابي)* وفقا للسياسة المحاسبية التي يتبعها الصندوق والمشار اليها في الإيضاح 2(ج) . أنظر أيضا الإيضاح رقم 12.

9 رأس المال المدفوع

	2000 ألف دينار عربي حسابي	1999 ألف دينار عربي حسابي
رأس المال:		
رأس المال المكتتب به والمقرر دفعه – 6,530 سهم بقيمة 50,000 دينار عربي حسابي للسهم	**326,500**	326,500
رأس المال غير المدفوع	**(2,410)**	(2,410)
رأس المال المدفوع	**324,090**	324,090

يمثل مبلغ رأس المال غير المدفوع حصة فلسطين المقررة من رأس مال الصندوق والتي تم تأجيل المطالبة بتسديدها بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978، وحصة جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية المقررة من رأس المال.

10 الاحتياطيات

بموجب قراري مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 ، ورقم (4) لسنة 2000 ، يتم تحويل مبلغ 5 مليون دينار عربي حسابي أو 10% من صافي الدخل للسنة أيهما اكبر إلى إحتياطي الطوارئ. ويستخدم هذا الاحتياطي لمقابلة أية خسارة غير متوقعة مستقبلاً.

يتضمن الاحتياطي العام كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2000 مبلغ 29,421 ألف دينار عربي حسابي *(1999 : 26,472 ألف دينار عربي حسابي)*، ويمثل حصة الصندوق من إحتياطيات المؤسسة التابعة.

لاحقاً لتاريخ الميزانية العمومية ، اعتمد مجلس إدارة المؤسسة التابعة توزيعات أرباح بمبلغ 10,717,000 دولار أمريكي (2,741,000 دينار عربي حسابي) *(1999: 8,574,000 دولار أمريكي ما يعادل 2,152,000 دينار عربي حسابي)*.

11 ودائع من المؤسسات النقدية والمالية

طبقا لقرار مجلس المحافظين رقم (5) لسنة 1989 (والمبني على نص الفقرة (ز) من المادة الخامسة من اتفاقية صندوق النقد العربي) ، يقوم الصندوق بقبول ودائع من المؤسسات النقدية والمالية لقاء فائدة متفق عليها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة (تتمة)
كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2000

12 حسابات دائنة ومطلوبات اخرى

يتضمن هذا البند رصيد فوائد مستحقة وغير مسلمة على القروض للدول الأعضاء لم تسجل في حساب الإيرادات ، تبلغ 120,385 ألف دينار عربي حسابي (1999 : 111,397 ألف دينار عربي حسابي)، وذلك وفقاً للسياسة المحاسبية التي يتبعها الصندوق والمشار إليها في الإيضاح 2 (ح). أنظر أيضاً إيضاح رقم 8.

13 إيرادات محفظة السندات والأوراق المالية

	2000 ألف دينار عربي حسابي	1999 ألف دينار عربي حسابي
إيرادات من محفظة السندات والأوراق المالية المتاحة للبيع	**11,114**	9,988
إيرادات من محفظة السندات والأوراق المالية المحتفظ بها حتى الاستحقاق	**6,156**	3,760
	17,270	13,748

14 مصروفات إدارية وعمومية

تتضمن المصروفات الإدارية والعمومية رواتب وتكاليف الموظفين بمبلغ 2,251 ألف دينار عربي حسابي *(1999: 2,148 ألف دينار عربي حسابي)*. بلغ عدد الموظفين في الصندوق والمؤسسة التابعة 163 في عام 2000 *(1999: 168 موظفا)*.

15 الأموال المدارة

(أ) بناءً على قراري مجلس المديرين التنفيذيين للصندوق رقم (10) لسنة 1994 ورقم (8) لسنة 1997 وقرار مجلس إدارة برنامج تمويل التجارة العربية رقم (8) لسنة 1994، تم إسناد إدارة مبلغ 250 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (83,333 ألف دينار عربي حسابي) في 16 آب (أغسطس) 1995، ومبلغ 150 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (50,000 ألف دينار عربي حسابي) في 2 آذار (مارس) 1998 ومبلغ 300 مليون دولار أمريكي (67,462 ألف دينار عربي حسابي) في 21 آب (أغسطس) 1995، على التوالي، لعدد من مدراء المحافظ الخارجيين المتخصصين في هذا الشأن، وذلك مقابل أتعاب متفق عليها وفقا للاتفاقيات التي أبرمت معهم.

(ب) بلغت الأموال المدارة من قبل صندوق النقد العربي لصالح منظمات عربية متخصصة 3,377 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2000 *(1999 : 3,854 ألف دينار عربي حسابي)*.

16 النقد والبنود المعادلة للنقد

	2000 ألف دينار عربي حسابي	1999 ألف دينار عربي حسابي
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك	**4,387**	8,980
حساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي	**1,657**	2,877
ودائع لأجل لدى البنوك تستحق خلال ستة أشهر من تاريخ الميزانية العمومية	**216,985**	222,916
	223,029	234,773

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة (تتمة)
كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2000

17 التوزيع الجغرافي للمحفظة الإستثمارية

يتم التوزيع الجغرافي لأموال المحفظة الإستثمارية بالنسبة للحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك، وحساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي، وودائع لأجل لدى البنوك وفقا لمكان وجودها، وبالنسبة للسندات والأوراق المالية وفقا لمكان الجهة المصدرة لها.

وقد كان التوزيع الجغرافي لأموال المحفظة الإستثمارية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) كالآتي:

	2000 ألف دينار عربي حسابي	1999 ألف دينار عربي حسابي
الدول العربية	**126,152**	114,174
أوروبا	**295,663**	290,946
أمريكا الشمالية	**106,572**	99,136
الشرق الأقصى والباسيفيكي	**35,715**	13,733
المنظمات الدولية	**36,595**	33,898
	600,697	551,887

يتم منح القروض وخطوط الائتمان إلى المؤسسات المالية والحكومات في الدول العربية على التوالي.

18 مكافآت الموظفين

تم إجراء تقييم اكتواري لالتزامات الصندوق تجاه الموظفين المستحقين للمعاشات التقاعدية كما في 31 ديسمبر 1999. ووفقا لتقرير الخبير الاكتواري ، فقد تم تقدير القيمة الحالية للمعاشات التقاعدية (والتي تمثل قيمة الالتزامات حتى تاريخ التقييم) بمبلغ 43,894 ألف درهم إماراتي (2,903 ألف دينار عربي حسابي) ، وبناء على الافتراضات المتضمنة في تقرير الخبير الاكتواري فإن قيمة موجودات صندوق التقاعد والبالغة 63,431 ألف درهم إماراتي (4,195 ألف دينار عربي حسابي) كما في تاريخ التقييم تتجاوز القيمة الحالية للالتزامات المقدرة تجاه المعاشات التقاعدية حتى تاريخ التقييم بمبلغ 19,537 ألف درهم إماراتي (1,292 ألف دينار عربي حسابي).

تم خلال السنة تحميل المصروفات بمبلغ 54 ألف دينار عربي حسابي يمثل مساهمة الصندوق في صندوق التقاعد لسنة 2000 *(1999: 55 ألف دينار عربي حسابي)*.

بلغت الأموال المدارة من قبل الصندوق لصالح صندوق التقاعد 4,487 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 ديسمبر 2000 (1999: 4,195 ألف دينار عربي حسابي).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحَّدة (تتمة)
31 كانون الأول (ديسمبر) 2000

19 الأدوات المالية

أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات

إن تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات ونطاق أسعار الفائدة الفعلية لكافة فئات الموجودات والمطلوبات كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2000 مدرج أدناه:

	المجموع	أقل من ستة أشهر	من ستة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	ليس لها فترة استحقاق	نطاق أسعار الفائدة الفعلية
	ألف دينار عربي حسابي						%
الموجودات							
حسابات جارية وتحت الطلب							
لدى البنوك	4,387	4,387	-	-	-	-	6.4 - 0.0
حساب الحائزين الآخرين لدى							
صندوق النقد الدولي	1,657	1,657	-	-	-	-	4.6 - 4.4
ودائع لدى البنوك	216,985	216,985	-	-	-	-	7.5 - 0.3
محفظة للسندات والأوراق المالية							
المتاحة للبيع	246,806	246,806	-	-	-	-	10.4 - 0.4
محفظة للسندات والأوراق المالية							
المحتفظ بها حتى استحقاقها							
والقروض المشتركة	130,862	62,148	33,631	34,657	426	-	11.8 - 0.2
ودائع لدى البنوك المركزية	5,331	-	-	- -	5,331	-	
خطوط الائتمان	68,668	54,977	8,118	5,573	-	-	7.3 - 6.3
قروض للدول الأعضاء	250,459	21,470	23,568	104,788	5,759	94,874	5.8 - 3.8
فوائد مستحقة وحسابات مدينة أخرى	145,744	15,068	-	-	-	130,676	-
موجودات ثابتة	148	-	-	-	-	148	-
	1,071,047	623,498	65,317	145,018	6,185	231,029	
حقوق المساهمين والمطلوبات							
حقوق المساهمين الأخرين							
في المؤسسة التابعة	79,742	-	-	-	-	79,742	-
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية	146,994	146,994	-	-	-	-	7.3 – 4.8
حسابات مستحقة ومطلوبات أخرى	135,670	4,994	-	-	-	130,676	-
	362,406	151,988	-	-	-	210,418	

تم تصنيف محفظة السندات والأوراق المالية المتاحة للبيع على أساس أنها قابلة للبيع بشكل فوري.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة (تتمة)
31 كانون الأول (ديسمبر) 2000

19 الأدوات المالية (تتمة)

أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات (تتمة)

إن تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات ونطاق أسعار الفائدة الفعلية لكافة فئات الموجودات والمطلوبات كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 1999 مدرج أدناه:

	المجموع	أقل من ستة أشهر	من ستة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	ليس لها فترة استحقاق	نطاق أسعار الفائدة الفعلية
	ألف دينار عربي حسابي						%
الموجودات							
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك	8,980	8,890	-	-	-	-	4.9 – 0.0
حساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي	2,877	2,877	-	-	-	-	4.0 – 3.8
وداتع لدى البنوك	226,471	222,916	3,555	-	-	-	6.8 – 0.2
محفظة السندات والأوراق المالية المتاحة للبيع	217,540	217,540	-	-	-	-	9.4 – 0.9
محفظة السندات والأوراق المالية المحتفظ بها حتى استحقاقها	96,019	38,796	29,913	26,790	520	-	9.2 – 0.2
والقروض المشتركة	5,331	-	-	-	-	5,331	-
وداتع لدى البنوك المركزية	52,976	45,619	4,720	2,637	-	-	6.5 – 5.6
خطوط الائتمان	229,129	11,360	14,511	101,030	7,354	94,874	5.8 – 4.2
قروض للدول الأعضاء	133,904	12,823	-	-	-	121,081	-
فوائد مستحقة وحسابات مدينة أخرى	261	-	-	-	-	261	-
موجودات ثابتة	973,488	560,911	52,699	130,457	7,874	221,547	
حقوق المساهمين والمطلوبات							
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	72,519	-	-	-	-	72,519	-
وداتع من المؤسسات النقدية والمالية	104,663	104,663	-	-	-	-	6.5 – 3.0
حسابات مستحقة ومطلوبات أخرى	124,474	3,393	-	-	-	121,081	-
	301,656	108.056	-	-	-	193,600	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة (تتمة)
31 كانون الأول (ديسمبر) 2000

19 الأدوات المالية (تتمة)

ب) مخاطر الائتمان وتركزاته

تمثل القيمة الدفترية المدرجة في البيانات المالية كما في تاريخ الميزانية العمومية ، الحد الأقصى لمخاطر الائتمان لجميع فئات الأدوات المالية المستثمر فيها .

تتركز الاستثمارات في السندات والأوراق المالية في سندات حكومية ذات مخاطر منخفضة . كما يقدم الصندوق قروض للدول الأعضاء بهدف تصحيح الخلل في موازين مدفوعاتها وتمويل برامج التصحيح الهيكلي فيها. وتقوم المؤسسة التابعة وفقاً لأهدافها المحددة في نظامها الأساسي بتوفير خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية .

يسعى الصندوق والمؤسسة التابعة لاحتواء مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطة التمويل من خلال تنفيذ السياسات والإجراءات المصممة للحفاظ على مخاطر الائتمان ضمن الحدود المرسومة لها . وقد تم وضع هذه الحدود على أساس أنواع القروض ومساهمة الدولة العضو في رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل والملاءة الائتمانية للطرف الذي يتم التعامل معه . لذلك فان حدوث خسائر نتيجة مخاطر الائتمان أمر مستبعد.

ج) إدارة مخاطر أسعار الفائدة

يتم تجنب مخاطر أسعار الفائدة من خلال إعادة تسعير الفوائد على خطوط الائتمان بصورة دورية ومن خلال استخدام تقنيات إدارة فترات استحقاق محافظ السندات والأوراق المالية. إن قروض الدول الأعضاء التي يقدمها الصندوق تحمل سعر فائدة ثابت ويتم تمويلها من رأس مال الصندوق. إن نطاق أسعار الفائدة الفعلية مبين في الإيضاح 19 (أ).

د) مخاطر العملات الأجنبية

يتجنب الصندوق مخاطر العملات الأجنبية بشكل أساسي بالاحتفاظ بموجوداته بالعملات الأجنبية حسب الأوزان في سلة وحدات حقوق السحب الخاصة وبملاءمة عملات وتواريخ استحقاق الودائع المستلمة مع الودائع لدى البنوك ومن خلال استخدام عقود العملات الأجنبية الأجلة.

كما تتجنب المؤسسة التابعة مخاطر تداول العملات الأجنبية بالإقراض بالدولار الأمريكي ، وتتم تغطية الودائع والاستثمارات بالعملات الأجنبية باستخدام عقود العملات الأجنبية الأجلة .

بلغت قيمة العقود الأجلة للعملات الأجنبية المبرمة والقائمة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2000 مبلغ 144,938 ألف دينار عربي حسابي *(1999: 97,959 ألف دينار عربي حسابي)*.

جداول قروض الصندوق

جدول (أ - 1)
القروض التي قدّمها الصندوق حتى 31 ديسمبر 2000

(ألف دينار عربي حسابي)

السنـة	عدد القروض	القيمة	المسحوب	المسدد
1978	2	6,563	6,563	0
1979	5	16,500	11,500	0
1980	4	11,750	10,250	4,125
1981	10	78,615	50,955	6,469
1982	8	31,440	47,567	4,541
1983	10	80,925	97,208	15,871
1984	5	16,300	18,050	27,664
1985	9	50,955	50,955	52,619
1986	11	33,555	27,805	26,021
1987	3	24,570	26,820	53,212
1988	14	121,037	118,485	61,919
1989	5	73,740	44,808	16,484
1990	2	15,675	39,709	48,371
1991	0	0	10,950	45,688
1992	2	18,475	8,475	27,649
1993	1	3,250	1,930	30,266
1994	4	50,930	39,275	22,421
1995	3	25,615	26,914	17,337
1996	2	36,185	26,513	17,170
1997	3	22,682	29,432	9,640
1998	2	15,023	11,522	18,905
1999	5	55,405	48,775	18,960
2000	5	38,399	47,171	25,841
المجموع	**115**	**827,589**	**801,632**	**551,173**

جدول (أ-2)

أنواع وقيم القروض التي قدّمها الصندوق حتى 31 ديسمبر 2000

(ألف دينار عربي حسابي)

السنة	تلقائي		عادي		ممتد		تعويضي		تسهيل تجاري		تصحيح هيكلي		المجموع	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
1978	2	6,563	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	6,563
1979	4	5,250	0	0	1	11,250	0	0	0	0	0	0	5	16,500
1980	2	2,250	1	4,500	0	0	1	5,000	0	0	0	0	4	11,750
1981	6	15,405	1	8,820	2	44,590	1	9,800	0	0	0	0	10	78,615
1982	5	14,280	0	0	2	13,240	1	3,920	0	0	0	0	8	31,440
1983	4	34,545	1	5,700	0	0	2	31,800	3	8,880	0	0	10	80,925
1984	3	7,065	0	0	1	4,335	0	0	1	4,900	0	0	5	16,300
1985	6	42,495	0	0	0	0	2	7,760	1	700	0	0	9	50,955
1986	8	21,555	1	6,250	1	3,250	0	0	1	2,500	0	0	11	33,555
1987	0	0	1	2,500	0	0	0	0	2	22,070	0	0	3	24,570
1988	8	79,627	2	13,270	0	0	1	2,460	3	25,680	0	0	14	121,037
1989	2	8,550	2	48,040	1	17,150	0	0	0	0	0	0	5	73,740
1990	0	0	0	0	1	9,050	1	6,625	0	0	0	0	2	15,675
1991	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
1992	1	3,675	0	0	1	14,800	0	0	0	0	0	0	2	18,475
1993	0	0	0	0	1	3,250	0	0	0	0	0	0	1	3,250
1994	1	11,340	0	0	2	37,130	1	2,460	0	0	0	0	4	50,930
1995	1	5,175	1	15,120	1	5,320	0	0	0	0	0	0	3	25,615
1996	0	0	0	0	2	36,185	0	0	0	0	0	0	2	36,185
1997	0	0	1	366	1	19,656	1	2,660	0	0	0	0	3	22,682
1998	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	15,023	2	15,023
1999	2	8,850	0	0	0	0	0	0	0	0	3	46,555	5	55,405
2000	0	0	0	0	2	4,245	1	7,400	0	0	2	26,754	5	38,399
المجموع	**55**	**266,625**	**11**	**104,566**	**19**	**223,451**	**12**	**79,885**	**11**	**64,730**	**7**	**88,332**	**115**	**827,589**

جدول (أ-3)

نسبة رصيد القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة

إلى حصتها في رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل

في نهاية كل من عام 1999 وعام 2000

(ألف دينار عربي حسابي)

الدولة	نهاية عام 1999			نهاية عام 2000		
	رصيد القروض في ذمة الدولة المقترضة	رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل	نسبة مئوية (%)	رصيد القروض في ذمة الدولة المقترضة	رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل	نسبة مئوية (%)
الأردن	14,720	5,320	277	10,448	5,320	196
تونس	10,247	6,900	149	8,953	6,900	130
الجزائر	57,568	41,640	138	57,675	41,640	139
السودان	30,147	9,800	308	30,147	9,800	308
الصومال	14,876	3,920	379	14,877	3,920	380
العراق	49,850	41,640	120	49,850	41,640	120
المغرب	11,689	14,800	79	22,028	14,800	149
موريتانيا	5,492	4,920	112	6,547	4,920	133
اليمن	30,681	15,120	203	30,623	15,120	203
جيبوتي	184	245	75	459	245	187
لبنان	3,675	4,900	75	7,276	4,900	148
مصر	--	31,500	--	11,576	31,500	37
المجموع	**229,129**	**180,705**	**127**	**250,459**	**180,705**	**139**

جدول (أ-4)
إجمالي التزامات القروض القائمة

(ألف دينار عربي حسابي)

نهاية العام	القائمة بالذمة (غير المسددة)	غير المسحوبة	المجمـوع
1978	6,563	0	6,563
1979	18,062	5,000	23,062
1980	42,187	6,500	48,687
1981	68,674	34,160	102,834
1982	111,700	18,033	129,733
1983	193,037	5,550	198,587
1984	183,423	5,965	189,388
1985	181,759	5,965	187,724
1986	183,843	11,715	195,558
1987	157,451	10,215	167,666
1988	213,717	12,767	226,484
1989	242,041	41,699	283,740
1990	233,379	10,950	244,329
1991	198,641	14,800	213,441
1992	179,467	10,000	189,467
1993	151,131	11,320	162,451
1994	167,985	35,465	203,450
1995	177,562	34,166	211,728
1996	186,905	31,348	218,253
1997	206,697	24,598	231,295
1998	199,314	28,099	227,413
1999	229,129	34,729	263,858
2000	250,459	25,957	276,416

جدول (أ-5)
بيان رأس المال المدفوع والقروض

(ألف دينار عربي حسابي)

البيـــــان	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
رأس المال المدفوع	67,041	118,366	131,546	151,370	229,810	248,090	268,250	295,390	312,790	290,190	289,790	311,840	311,840	323,840	323,840	323,840	323,840	323,840	324,090	324,090	324,090	324,090	324,090
المدفوع بعملات وطنية والمودع بالمصارف																							
المركزية للدول الأعضاء	4,966	4,966	5,226	5,226	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,331	5,331	5,331	5,331	5,331
المدفوع بعملات قابلة للتحويل	62,075	113,400	126,320	146,144	224,484	242,764	262,924	290,064	307,464	284,864	284,464	306,514	306,514	318,514	318,514	318,514	318,514	318,514	318,759	318,759	318,759	318,759	318,759
القروض المقدّمة خلال العام	6,563	16,500	11,750	78,615	31,440	80,925	16,300	50,955	33,555	24,570	121,037	73,740	15,675	-	18,475	3,250	63,420	25,615	36,185	22,684	15,023	55,405	38,399
أرصدة القروض المقدّمة (بما فيها غير مسحوب) *	6,563	23,062	48,687	102,834	129,733	198,587	189,388	187,724	195,558	167,666	226,484	283,740	244,329	213,441	189,467	162,451	203,450	211,728	218,253	231,295	227,413	263,858	276,416
أرصدة القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة **	6,563	18,062	42,187	68,674	111,700	193,037	183,423	181,759	183,843	157,451	213,717	242,041	233,379	198,641	179,467	151,131	167,985	177,562	186,905	206,697	199,314	229,129	250,459
نسبة أرصدة القروض المقدّمة (بما فيها غير المسحوب) إلى رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل (%)	10.57	20.34	38.54	70.37	57.79	81.80	72.03	64.72	63.60	58.86	79.62	92.57	79.71	67.01	59.48	51.00	63.87	66.47	68.47	72.56	71.34	82.78	86.72
نسبة أرصدة القروض القائمة إلى رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل (%)	10.57	15.93	33.40	46.99	49.76	79.52	69.76	62.66	59.79	55.27	75.13	78.97	76.14	62.36	56.36	47.45	52.74	55.75	58.64	64.84	62.53	71.88	78.57

* جملة القروض المقدّمة مطروحاً منها أقساط القروض المسدّدة

** جملة القروض المسحوبة مطروحاً منها أقساط القروض المسدّدة

جدول (أ-6)
معدلات الفائدة على القروض المقدمة للدول الأعضاء

(نسبة مئوية سنوية)

أنواع القروض / المعدلات	القرض التلقائي	القروض، العادية والممتدة	التعويضي	تسهيل التصحيح الهيكلي
المعدلات القديمة	4.15	5.75	5.75	5.00
المعدلات الجديدة *	4.00	5.00	4.75	4.75

* تم تطبيق المعدلات الجديدة اعتباراً من 03 يوليو 2000

جداول عامة

جدول (ب-1)

رأس المال كما في 31 ديسمبر 2000

(مليون دينار عربي حسابي)

	الدولـــــــــة	رأس المال المكتتب به	رأس المال المدفوع		
			بعملات قابلة للتحويل	بعملات وطنية	المجموع
1	المملكـة الاردنيـة الهاشمية	5.400	5.320	0.080	5.400
2	دولة الإمارات العربية المتحدة	19.200	18.900	0.300	19.200
3	دولة البحرين	5.000	4.920	0.080	5.000
4	الجمهورية التونسية	7.000	6.900	0.100	7.000
5	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	42.400	41.640	0.760	42.400
6	المملكة العربية السعودية	48.400	47.640	0.760	48.400
7	جمهوريـة مصـر العربيـة	10.000	9.800	0.200	10.000
8	الجمهوريـة العربيـة السوريـة	7.200	7.120	0.080	7.200
9	جمهوريـــة الصومـــال	4.000	3.920	0.080	4.000
10	جمهوريـــة العـــراق	42.400	41.640	0.760	42.400
11	سلطنـة عمـــان	5.000	4.920	0.080	5.000
12	دولـــة قطـــر	10.000	9.800	0.200	10.000
13	دولـــة البحريـــن	32.000	31.500	0.500	32.000
14	الجمهوريـة اللبنانيـــة	5.000	4.900	0.100	5.000
15	الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمـى	13.440	13.254	0.186	13.440
16	جمهوريـة مصـر العربيـة	32.000	31.500	0.500	32.000
17	المملكـة المغربيـة	15.000	14.800	0.200	15.000
18	الجمهورية الإسلاميـة الموريتانيـة	5.000	4.920	0.080	5.000
19	الجمهوريـة اليمنيـــة	15.400	15.120	0.280	15.400
20	دولـــة فلسطيـــن *	2.160	-	-	-
21	جمهوريـــة جيبوتـــي	0.250	0.245	0.005	0.250
22	جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية	0.250	-	-	-
	المجمـــــوع	**326.500**	**318.759**	**5.331**	**324.090**

1) طبقاً لقرار مجلس المحافظين رقم (4) لسنة 1988، فإن رأس المال المصرح به هو 600 مليون دينار عربي حسابي.

2) بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 1989، تقرر أن يكون رأس المال المكتتب به والواجب الدفع 326 مليون د.ع.ح. وبموجب قراره رقم (4) لسنة 1996 وقراره رقم (5) لسنة 1999، تم رفع رأس المال المكتتب به بقيمة حصة جمهورية جيبوتي البالغة 250 ألف دينار عربي حسابي وحصة جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية البالغة 250 ألف دينار عربي حسابي ليصبح إجمالي رأس المال المقرر دفعه 326,500 ألف دينار عربي حسابي.

* بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978 ، تم تأجيل مطالبة دولة فلسطين بتسديد حصتها من رأسمال الصندوق المقرر دفعه.

جدول (ب-2 [i])

أعداد المتدربين بحسب الدول والدورات

2000

مسلسل	الدولة	إحصاءات مالية الحكومة (م)	العمليات النقدية (م)	سياسات القطاع الخارجي (م)	إدارة السياسة المالية (م)	دورة البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية (م)	إحصاءات ميزان المدفوعات (م)	سياسات إصلاح القطاع المالي	إدارة المحافظ الاستثمارية	المجموع
		2/10-1/22	2/24-19	4/5-3/25	5/25-13	6/15-3	9/28-9	10/26-21	9/11/2005	
1	الأردن	1	3	1	2	2	3	2	3	17
2	الإمارات	1	1	1	1	1	-	1	2	8
3	البحرين	2	-	-	3	2	-	-	3	10
4	تونس	1	2	2	1	2	2	2	2	14
5	جيبوتي	-	-	-	-	-	-	-	-	-
6	الجزائر	1	2	1	2	1	1	1	1	10
7	السعودية	2	2	2	2	2	3	4	2	19
8	السودان	2	2	2	2	2	2	2	2	16
9	سورية	2	2	3	2	3	3	3	2	20
10	العراق	2	3	3	2	2	2	2	3	19
11	عُمان	2	2	1	2	2	2	2	1	14
12	فلسطين	1	2	2	-	1	1	1	2	10
13	قطر	2	1	3	2	3	2	1	2	16
14	الكويت	1	1	3	2	2	2	1	1	13
15	لبنان	2	3	1	2	2	2	2	2	16
16	ليبيا	2	1	1	2	2	1	2	2	13
17	مصر	2	2	2	1	2	2	3	3	17
18	المغرب	2	2	1	1	2	1	3	2	14
19	موريتانيا	1	1	1	1	1	2	2	-	9
20	اليمن	2	2	2	2	2	3	2	2	17
	المجموع	**31**	**34**	**32**	**32**	**36**	**34**	**36**	**37**	**272**

م): دورة مشتركة مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التدريب الإقليمي المشترك

جدول (ب-2 [ii])
أعداد المتدربين بحسب الدول والدورات
1999

مسلسل	الدولة	الرقابة على المصارف	تحليل السياسات الاقتصادية الكلية	البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية (م)	أساليب ادارة المحافظ الاستثمارية	سياسات تطوير القطاع المالي، ليبيا	الأثر الاقتصادي الكلي للميزانية (م)	المحاسبة في المصارف المركزية (م)	الإحصاءات النقدية والمالية (م)	المجموع
1	الأردن	1	2	2	3	-	2	2	2	14
2	الإمارات	1	5	2	2	-	4	1	2	17
3	البحرين	1	1	-	1	-	1	1	1	6
4	تونس	2	2	2	2	-	2	2	2	14
5	الجزائر	2	2	2	1	-	2	2	2	13
6	جيبوتي	-	-	-	1	-	-	-	-	1
7	السعودية	3	2	2	1	-	2	2	2	14
8	السودان	1	2	2	2	-	2	3	2	14
9	سورية	2	2	3	1	-	2	1	4	15
10	العراق	-	2	2	3	-	2	2	2	13
11	عُمان	1	2	2	2	-	2	3	1	13
12	فلسطين	3	2	2	2	-	2	3	3	17
13	قطر	2	-	2	1	-	2	1	2	10
14	الكويت	1	2	2	1	-	2	1	1	10
15	لبنان	2	2	2	1		2	2	2	13
16	ليبيا	2	1	2	1	30	1	2	2	41
17	مصر	3	3	2	3	-	2	2	2	17
18	المغرب	2	1	1	2	-	2	2	1	11
19	موريتانيا	1	1	2	1	-	2	-	1	8
20	اليمن	2	2	2	1	-	2	1	2	12
	المجموع	**32**	**36**	**36**	**32**	**30**	**38**	**33**	**36**	**273**

م): دورة مشتركة مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التدريب الإقليمي المشترك

جدول (ب-2 [iii])
أعداد المتدربين بحسب الدول والدورات
1998-1981

اسم الدورة	إعداد ميزان المدفوعات	تحليل مخاطر الائتمان والتحليل المالي	الرقابة على المصارف	المالية العامة	الإحصاءات النقدية والمصرفية	أساليب التحليل الاقتصادي	إدارة الاقتصاد الكلي	إحصاءات مالية الحكومة	قاعدة بيانات الأسواق المالية	الإيرادات العامة	إدارة المصروفات العامة	أدوات الاستثمار وإدارة الحافظة الاستثمارية	إدارة القطاع الخارجي	البرمجة المالية	السياسات المالية والتنمية الاقتصادية	الحسابات القومية	السياسات المالية: الإطار والممارسة	تصميم برامج الاستقرار والتصحيح الاقتصادي	المجموع
الدولة/عدد الدورات	8	2	4	4	5	6	6	4	2	2	3	5	3	1	1	2	1	2	61
الأردن	12	2	7	13	11	11	12	8	5	5	7	11	4	-	2	4	-	4	118
الإمارات	27	4	9	7	14	17	19	12	2	4	11	18	4	3	3	5	6	5	170
البحرين	9	2	8	3	5	26	7	4	3	3	6	8	3	2	1	2	1	2	95
تونس	11	2	6	4	9	6	9	6	4	1	5	7	14	-	2	2	2	3	93
الجزائر	11	2	6	3	8	8	10	5	1	4	4	5	8	-	3	2	2	4	86
جيبوتي	-	-	-	-	-	1	-	-	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	2
السعودية	19	2	14	10	16	20	22	13	2	5	9	9	5	10	3	4	3	5	171
السودان	6	2	4	4	3	3	6	3	-	2	2	2	-	-	-	-	-	-	37
سورية	16	2	4	11	7	10	12	8	2	4	7	12	7	-	2	4	2	6	116
الصومال	6	1	1	2	2	1	2	2	-	-	-	1	-	-	-	-	-	-	18
العراق	4	2	1	4	3	1	3	2	2	-	-	4	-	-	-	-	-	-	26
عُمان	6	1	9	3	6	9	8	5	1	3	5	13	3	1	3	2	1	3	82
فلسطين	4	-	3	6	4	4	3	2	-	2	1	1	2	-	-	1	-	4	37
قطر	8	2	6	2	8	7	5	5	1	3	1	5	4	5	2	4	2	1	71
الكويت	12	2	3	4	6	13	13	6	5	5	5	6	5	3	2	2	1	4	97
لبنان	8	1	3	15	5	4	6	2	-	2	3	6	4	-	2	2	2	3	68
ليبيا	8	2	5	3	6	5	7	7	-	2	3	5	8	-	1	2	1	2	67
مصر	12	-	9	7	11	9	17	10	2	5	6	9	11	-	2	5	2	6	123
المغرب	12	3	4	4	10	8	10	7	4	4	6	8	6	-	2	3	2	4	97
موريتانيا	7	2	5	3	8	9	12	4	-	3	4	1	5	-	2	2	1	2	70
اليمن	20	4	8	7	11	11	10	9	2	5	7	8	3	-	2	3	2	5	117
المجموع الكلي	218	38	115	115	153	183	193	120	36	63	92	139	96	24	34	49	30	63	1761

جدول (ب-3)
أعداد المشاركين في حلقات العمل
2000-1995

مسلسل	الدولة/ اسم حلقة العمل	جهود ومعوقات التخصيص في الدول العربية 1995	السياسات النقدية في البلدان العربية 1996/5/9-4	إدارة أسعار الصرف في البلدان العربية 1997/9/25-21	سياسة وإدارة الدين العام في البلدان العربية 1998/3/31-28	القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الاسواق العالمية 1999/10/7-5	دور الحكومات الانمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي 2000/5/5-2	المجموع
1	الأردن	-	1	1	2	2	5	11
2	الإمارات	2	2	2	2	2	-	8
3	البحرين	-	2	1	-	-	-	3
4	تونس	2	1	2	2	2	-	9
5	الجزائر	2	2	2	2	2	-	10
6	جيبوتي	-	2	-	-	-	-	2
7	السعودية	1	-	2	2	3	-	8
8	السودان	-	-	-	-	2	-	2
9	سورية	1	2	2	2	2	17	26
10	العراق	-	-	-	-	2	5	7
11	عُمان	-	-	1	1	3	-	5
12	فلسطين	-	1	2	1	2	-	6
13	قطر	-	1	1	2	2	-	6
14	الكويت	1	-	1	1	-	-	3
15	لبنان	1	1	2	2	-	5	11
16	ليبيا	1	1	2	2	1	-	7
17	مصر	2	2	2	2	2	5	15
18	المغرب	1	1	-	2	2	-	6
19	موريتانيا	1	2	1	1	-	-	5
20	اليمن	1	-	2	2	-	-	5
	المجموع	**16**	**21**	**26**	**28**	**29**	**37**	**157**

جداول خطوط الائتمان – برنامج تمويل التجارة العربية

جدول (ب-4)
خطوط الائتمان التي قدمها برنامج تمويل التجارة العربية

(ألف دولار أمريكي)

السنة	عدد خطوط الائتمان	القيمة	المسحوب	المسدد	الرصيد القائم
1991	4	7,948	3,300	0	3,300
1992	15	47,497	30,432	14,560	19,172
1993	15	54,665	32,885	24,262	27,795
1994	22	70,721	30,520	35,030	23,285
1995	22	86,089	69,674	13,478	79,481
1996	28	142,640	87,872	59,796	107,557
1997	31	220,345	202,830	134,061	176,326
1998	30	375,381	334,924	266,360	244,891
1999	27	321,250	273,499	300,260	218,130
2000	31	427,927	332,518	282,245	268,403
المجموع	**225**	**1,754,463**	**1,398,455**	**1,130,052**	**268,403**

التنظيم والإدارة

الهيكل التنظيمي

يتكون الهيكل التنظيمي للصندوق من مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين، والمدير العام والموظفين.

مجلس المحافظين

يتكون مجلس المحافظين من محافظ ونائب للمحافظ تعينهما كل دولة عضو من أعضاء الصندوق، وينتخب المجلس أحد المحافظين رئيساً له كل سنة بالتناوب. ويُعتبر مجلس المحافظين بمثابة الجمعية العمومية للصندوق وله جميع سلطات الإدارة. هذا ويعقد مجلس المحافظين اجتماعاً سنوياً في النصف الأول من كل عام في دولة المقر أو خارجها.

ويتكون مجلس المحافظين حالياً على النحو التالي:

الـدول الأعضـاء	المحافظون ونواب المحافظين	
المملكة الأردنية الهاشمية	المحافظ	معالي الدكتور زياد فريز سعادة
	نائب المحافظ	الدكتور حمد أبوحمور
دولة الإمارات العربية المتحدة	المحافظ	معالي الدكتور محمد خلفان بن خرباش
	نائب المحافظ	معالي سلطان بن ناصر السويدي
دولة البحرين	المحافظ	معالي عبد الله حسن سيف
	نائب المحافظ	سعادة الشيخ عبد الله بن خليفة بن محمد آل خليفة
الجمهورية التونسية	المحافظ	معالي محمد الباجي حمده
	نائب المحافظ	سعادة توفيق القروي
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	المحافظ	معالي عبد اللطيف بن أشنوه سعادة
	نائب المحافظ	عبد الوهاب كرمان
جمهورية جيبوتي	المحافظ	معالي ياسين علمي بوح
	نائب المحافظ	سعادة محمد قومنة روبله
المملكة العربية السعودية	المحافظ	معالي الدكتور إبراهيم عبد العزيز
	نائب المحافظ	العساف معالي حمد السياري
جمهورية السودان	المحافظ	معالي الدكتور محمد خير أحمد الزبير
	نائب المحافظ	معالي الدكتور صابر محمد حسن
الجمهورية العربية السورية	المحافظ	معالي الدكتور محمد العمادي معالي
	نائب المحافظ	الدكتور محمد بشار كبارة

الـدول الأعضـاء		المحافظون ونواب المحافظين
جمهوريـــــة الصـــومـال	المحـــافـظ	معالـــي علمـــي فـــارح نـــو
	نائب المحافظ	ســـعـادة علـــي عـــبدي عملـــو
جمهوريـــــة العـــــراق	المحـــافـظ	معالـي حكمـت مـزيان إبراهـيم العـزاوي
	نائب المحافظ	سـعادة الدكـتـور عصـام راشـد حويـش
ســـــلطنـــة عُمـــــان	المحـــافـظ	معالـــي أحمـــد بـــن عـــبد النبـــي مكـــي
	نائب المحافظ	ســعادة حمـــود بـــن ســنجور بـــن هاشـــم الزدجالي
دولـــــــة فلســـــطيـــن	المحـــافـظ	معالـــي ســـعيـد توفـــيـق خـــوري
	نائب المحافظ	ســـعـادة الدكـــتور صـــالـح جـــلاد
دولـــــــة قطـــــــر	المحـــافـظ	معالـــي يوســـف حسـيـن كمـــال ســعـادة
	نائب المحافظ	عـــبد الله بـــن خـــالـد العطـــيـــة
دولـــــــة الكويـــــــت	المحـــافـظ	معالـي الشـيخ أحمـد عـبد الله الأحمـد الصـبـاح
	نائب المحافظ	معالي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح
الجمهوريـــــة اللبنانـــيـــة	المحـــافـظ	ســـعـادة ريـــــاض ســـــلامـــة
	نائب المحافظ	ســـعـادة فهـــيـم محمـــد معضـــاد
الجماهـيريـة العربـيـة الليبـيـة الشـعبيـة الاشـتراكيـة العظمـى	المحـــافـظ	معالـــي الدكـتـور الطاهـر الهـادي الجهيمـي
	نائب المحافظ	ســعـادة الدكـتـور ســعـيـد عـبد العاطـــي
جمهوريـــة مصـــر العربـيـة	المحـــافـظ	معالـــي إســـماعيل حســـن محمـــد
	نائب المحافظ	ســعـادة الدكـــتور محمـــد الغمـــراوي
المملكـــــة المغربـــيـــة	المحـــافـظ	معالـــي الدكـــتور فـــتـح اللـــه ولعلـــو
	نائب المحافظ	معالـــــي محمـــــد الســـقـاط
الجمهوريـــــة الإســـــلامية الموريتانـــــيـــة	المحـــافـظ	معالـــي محفـــوظ ولـــد محمـــد علـــي
	نائب المحافظ	ســـعـادة محمـــــد عمـــــرو
الجمهوريـــــة اليمنـــيـــة	المحـــافـظ	معالـــي علـــوي صـــالـح الســـلامـي
	نائب المحافظ	معالـــي أحمـــد عـبد الرحمـــن الســماوي

مجلس المديرين التنفيذيين

يتكون مجلس المديرين التنفيذيين من مدير عام الصندوق رئيساً للمجلس، وثمانية مديرين أعضاء غير متفرغين ينتخبهم مجلس المحافظين من الدول الأعضاء، يعينون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويتولى المجلس الإشراف على نشاط الصندوق وتقديم ما يراه مناسباً من مشورة.

ويتشكل مجلس المديرين التنفيذيين حالياً على النحو التالي:

المديرون التنفيذيون	الدولة/الدول التي يمثلونها	القوة التصويتية (%)
سعادة الدكتور جاسم المناعي	المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين	
سعادة الدكتور محمد الشريف إلمان	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	11.39
سعادة إبراهيم بن محمد المفلح	المملكة العربية السعودية	12.88
سعادة عبد الواحد المخزومي	جمهورية العراق	*11.39
سعادة أحمد أحمد غالب (اليمن)	جمهورية مصر العربية الجمهورية اليمنية جمهورية السودان جمهورية الصومال* جمهورية جيبوتي	19.86

المديرون التنفيذيون	الدولة/الدول التي يمثلونها	القوة التصويتية (%)
سعادة الدكتور ناصر محمد البلوشي (البحرين)	دولة قطر دولة البحرين سلطنة عُمان	7.71
سعادة محمد سعيد شاهين (الأردن)	الجمهورية العربية السورية المملكة الأردنية الهاشمية الجمهورية اللبنانية دولة فلسطين	8.58
سعادة عبد اللطيف لوديي (المغرب)	المملكة المغربية الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى الجمهورية التونسية الجمهورية الإسلامية الموريتانية	13.68
عادة سيف بن علي الخاطري (الإمارات)	دولة الكويت دولة الإمارات العربية المتحدة	14.50

* تتأثر القوة التصويتية المبينة أعلاه بسبب الوقف المؤقت لعضوية كل من جمهورية العراق، وجمهورية السودان وجمهورية الصومال.

المدير العام والموظفون

يعيّن مجلس المحافظين مديراً عاماً للصندوق لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويقوم مدير عام الصندوق برئاسة اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين. ويعتبر الرئيس الأعلى لموظفي الصندوق والمسؤول عن جميع أعماله. ويساعد المدير العام في إنجاز أعماله موظفين فنيين دائمين، ينتظمون في ست دوائر هي:

1. دائرة الشؤون الإدارية.
2. الدائرة الاقتصادية والفنية.
3. الدائرة القانونية.
4. معهد السياسات الاقتصادية.
5. دائرة الشؤون المالية والحاسب الآلي.
6. دائرة الاستثمارات.

وبالإضافة إلى الدوائر الست، يتضمّن الهيكل التنظيمي مكتباً للتدقيق الداخلي ومكتباً للمدير العام رئيس مجلس الإدارة، وكذلك اثنتين من اللجان الدائمة، وهما لجنتي القروض والاستثمار المنصوص عليهما في اتفاقية الصندوق. كما يتضمن اللجنة الإدارية التي أنشئت بموجب نظام العاملين الذي وافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين وتم اعتماده من قِبل مجلس المحافظين.